الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي

تخصص: مالية وتجارة دولية

أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي والبطالة كأبعاد للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1991–2024: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL

من إعداد الطلبة:

- خليل داودي.
- نور الإسلام بن دكن.

تحت إشراف الدكتور:

– د. صالح أويابة.

اسم ولقب الأستاذ:	الرتبة:	الصفة:
د. اويابة صالح	أستاذ محاضر	مشرف
د. خطوي منير	أستاذ محاضر	الاستاذ المقيم 1
أ. قلبازة آمال	أستاذ محاضر	الاستاذ المقيم 2

السنة الجامعية: 2026/2025

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي

تخصص: مالية وتجارة دولية

أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي والبطالة كأبعاد للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1991–2024: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL

من إعداد الطلبة:

- خليل داودي.
- نور الإسلام بن دكن.

تحت إشراف الدكتور:

– د. صالح أويابة.

اسم ولقب الأستاذ:	الرتبة:	الصفة:
د. اويابة صالح	أستاذ محاضر	مشرف
د. خطوي منير	أستاذ محاضر	الاستاذ المقيم 1
أ. قلبازة آمال	أستاذ محاضر	الاستاذ المقيم 2

السنة الدراسية: 2026/2025

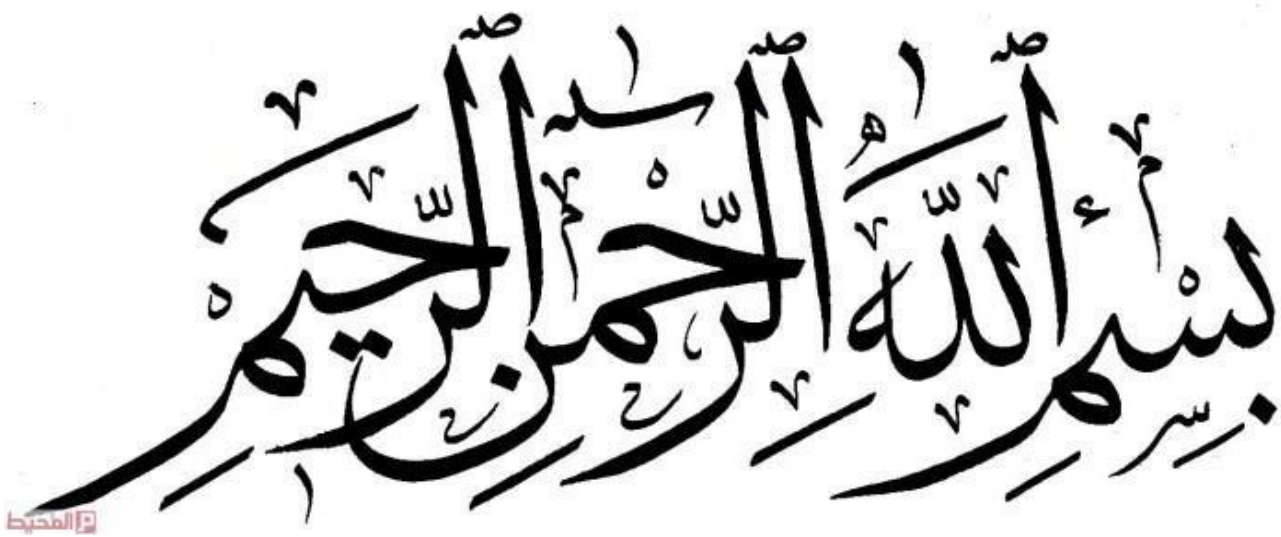
بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الانفتاح التجاري على بعض أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1991–2024، ممثلة في النمو الاقتصادي والبطالة. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج القياسي الكمي، من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، الذي يسمح بدراسة العلاقات الديناميكية بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل.

وأظهرت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري وكل من النمو الاقتصادي والبطالة. كما بينت النتائج أن تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الأجل القصير كما أثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي بشكل ايجابي في المدى الطويل، كما أظهرت النتائج وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من الانفتاح التجاري و التطور المالي على البطالة في الأجل الطويل، بما يعكس مساهمته في تحسين أداء سوق العمل وخفض معدلات البطالة.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري؛ التنمية المستدامة؛ النمو الاقتصادي؛ البطالة؛ نموذجARDL ؛ الجزائر .

Abstract:

This study aims to assess the impact of trade openness on selected dimensions of sustainable development in Algeria over the period 1991–2024, represented by economic growth and unemployment. To achieve the objectives of the study, a quantitative econometric approach is adopted through the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model, which allows for the examination of dynamic relationships among variables in both the short and long run.

The empirical results indicate the existence of a long-run equilibrium relationship between trade openness and both economic growth and unemployment. The findings also show that trade openness has a short-run effect on economic growth, while domestic investment exerts a positive impact on economic growth in the long run. Furthermore, the results reveal a negative and statistically significant effect of both trade openness and financial development on unemployment in the long run, highlighting their role in improving labor market performance and reducing unemployment rates.

Keywords: Trade openness; Sustainable development; Economic growth; Unemployment; ARDL model; Algeria.

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع، نهدي ثمرة جهدنا هذا إلى:

إلى الوالدين الكريمين، رمز التضحية والعطاء، اللذين كانا لنا السند والدعم طوال مشوارنا الدراسي، أطال الله في عمرهما وحفظهما.

إلى إخوتنا وأفراد عائلتنا الكريمة، الذين شجعونا وساندونا بالكلمة الطيبة والدعاء.

إلى أساتذتنا الأفاضل الذين أناروا لنا طريق العلم والمعرفة، وكان لهم الفضل في تكويننا العلمي.

إلى كل الأصدقاء والزملاء الذين شاركونا لحظات الدراسة والتعب والاجتهاد.

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، نهدي هذا الجهد المتواضع راجين من الله التوفيق والنجاح للجميع.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، نحمده سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

نتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ(ة) المشرف صالح اويابة على هذه المذكرة، على ما قدمهلنا من توجيهات قيمة ونصائح سديدة ومتابعة مستمرة طوال فترة إنجاز هذا العمل.

كما نتوجه بالشكر إلى كافة أساتذة، لما قدموه لنا من علم ومعرفة طيلة مشوارنا الجامعي.

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر لكل من ساعدنا وساندنا، سواء بالنصح أو التشجيع أو الدعم، من قريب أو بعيد، في إنجاز هذه المذكرة.

وفي الأخير نسأل الله أن يوفق الجميع لما فيه الخير والنجاح.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الملخص:..... II

المقدمة II

أ-توطئة: 1

ب-طرح الإشكالية:..... 2

ت- أهداف الدراسة: 3

ث- أهمية الدراسة: 3

ج-مبررات ودوافع اختيار موضوع الدراسة: 3

ح- حدود الدراسة:..... 3

خ-منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة: 4

د- صعوبات الدراسة: 4

ذ – تقسيمات البحث: 4

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الانفتاح التجاري والتنمية المستدامة..... 6

تمهيد للفصل: 8

المبحث الاول: الادبيات النظرية 9

المطلب الاول: اطار النظري حول الانفتاح التجاري 9

المطلب الثاني: اساسيات التنمية المستدامة.....15

المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول الانفتاح التجاري والتنمية المستدامة 20

المطلب الأول: الدراسات باللغة الأجنبية.....20

المطلب الثاني: الدراسات باللغة العربية 23

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية 25

خلاصة الفصل: 28

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1991-2024 30

تمهيد 31

المبحث الأول: تطور المتغيرات الدراسة في الجزائر والتعريف منهجية الدراسة 32

المطلب الأول: تطور متغيرات الدراسة 32

المطلب الثاني: التعريف بمنهجية الدراسة 36

المبحث الثاني: اثر الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة في الجزائر 40

المطلب الأول: قياس أثر الانفتاح التجاري على البعد الاقتصادي (النمو الاقتصادي) في الجزائر .40

المطلب الثاني: قياس أثر الانفتاح التجاري على البعد الاجتماعي (البطالة) في الجزائر 52

خلاصة الفصل 65

الخاتمة العامة: 66

قائمة المراجع: 70

قائمة الملاحق 73

قائمة الجداول
والأشكال والملاحق

قائمة الجداول

الجدول رقم 1: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.....25

الجدول رقم 2: نتائج اختبار الاستقرارية عند المستوى وفق اختبار df.....43

الجدول رقم 3: نتائج اختبار الاستقرارية عند الفرق الأول وفق اختبار df 43

الجدول رقم 4: نتائج اختبار الحدود (The Bound Test) 45

الجدول رقم 5: نتائج تقدير نموذج ARDL.....46

الجدول رقم 6: نتائج اختبارات عدم تجانس التباين 47

الجدول رقم 7: نتائج اختبارات الارتباط الذاتي.....48

الجدول رقم 8: نتائج اختبار (Ramsey Reset).....49

الجدول رقم 9: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل.....51

الجدول رقم 10: تقدير العلاقة الطويلة المدى 52

الجدول رقم 11: نتائج اختبار الاستقرارية عند المستوى وفق اختبار DF 55

الجدول رقم 12: نتائج اختبار الاستقرارية عند الفرق الأول وفق اختبار PP 56

الجدول رقم 13: نتائج اختبار الحدود (The Bound Test) 57

الجدول رقم 14: نتائج تقدير نموذج ARDL.....58

الجدول رقم 15: نتائج اختبارات عدم تجانس التباين 60

الجدول رقم 16: نتائج اختبارات الارتباط الذاتي.....60

الجدول رقم 17: نتائج اختبار (Ramsey Reset).....61

الجدول رقم 18: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل 62

الجدول رقم 19: تقدير العلاقة طويلة المدى.....63

قائمة الأشكال

الشكل رقم (1): تطور النمو الاقتصادي 32
الشكل رقم (2): تطور البطالة.....34
الشكل رقم (3): تطور الانفتاح التجاري.....35
الشكل رقم (4): تحديد فترة الإبطاء المثلى.....44
الشكل رقم (5): اختبار التوزيع الطبيعي 48
الشكل رقم (6): اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج 50
الشكل رقم (7): تحديد فترة الإبطاء المثلى.....57
الشكل رقم (8): اختبار التوزيع الطبيعي 60
الشكل رقم (9): اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج 62

المقدمة

أ-توطئة:

شهد الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة تمثلت في تزايد درجة الترابط بين الدول وتنامي حجم المبادلات التجارية الدولية، في إطار ما يعرف بظاهرة العولمة الاقتصادية. وقد أدى هذا التحول إلى إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية بين الدول، حيث أصبح الانفتاح التجاري أحد الركائز الأساسية لسياسات التنمية الاقتصادية، باعتباره أداة لزيادة الكفاءة الاقتصادية، وتحسين تخصيص الموارد، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية.

وفي هذا السياق، لم يعد الانفتاح التجاري مجرد خيار اقتصادي تقليدي، بل تحول إلى آلية استراتيجية تهدف إلى إدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، من خلال تحرير التجارة الخارجية، وتسهيل حركة السلع والخدمات، وجذب الاستثمارات الأجنبية، بما يساهم في دعم النمو الاقتصادي وتحسين الأداء الكلي للاقتصاد.

غير أن آثار الانفتاح التجاري لم تعد تقيم فقط من زاوية النمو الاقتصادي، بل باتت تدرس ضمن إطار أشمل هو التنمية المستدامة، التي تعد مقاربة حديثة تسعى إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية. فالنمو الاقتصادي، مهما كانت سرعته، لا يُعد كافيًا إذا لم ينعكس إيجابًا على مستوى التشغيل، وتحسين الرفاه الاجتماعي، وتقليص الفوارق، وضمان استدامة الموارد.

وفي هذا الإطار، يحظى الاقتصاد الجزائري بأهمية خاصة، باعتباره اقتصادًا شرع منذ تسعينيات القرن الماضي في تبني سياسات الانفتاح والإصلاح الاقتصادي، بهدف تعزيز اندماجه في الاقتصاد العالمي والحد من الاعتماد على قطاع المحروقات. غير أن هذا المسار لم يكن مستقراً، إذ اتسم بتقلبات ملحوظة ارتبطت أساسًا بتذبذب أسعار النفط وضعف تنويع القاعدة الإنتاجية، وهو ما جعل تقييم آثار الانفتاح التجاري على مؤشرات التنمية المستدامة موضوعًا محل نقاش وتحليل اقتصادي معمق.

على الرغم من اتساع الجدل الدولي حول آثار الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي والتشغيل، فإن الأدبيات التطبيقية الخاصة بحالة الجزائر لا تزال متفرقة وغالباً ما تقتصر على فترات زمنية أقصر أو على متغير تابع واحد فقط. إذ ركزت بعض الدراسات على علاقة الانفتاح بالنمو باستخدام نماذج VAR أوARDL ، في حين تناولت دراسات أخرى أثر الانفتاح على البطالة دون ربط ذلك بإطار شامل للتنمية المستدامة. وفي المقابل، اتجهت الدراسات الحديثة متعددة البلدان إلى قياس التنمية المستدامة بواسطة مؤشرات مركبة تعكس الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مجتمعة، بينما اعتمدت تطبيقات أحادية

البلد على مؤشرات جزئية مثل النمو والبطالة باعتبارها أبعاداً أساسية للتنمية المستدامة. في ضوء ذلك، تظل هناك حاجة إلى دراسة زمنية خاصة بالجزائر تقوم بتحليل أثر الانفتاح التجاري على كل من النمو الاقتصادي والبطالة بصورة متزامنة وعلى مدى زمني ممتد، مع تفسير النتائج في إطار البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري.

تتمثل مساهمة هذه الدراسة في ثلاثة أبعاد رئيسية. أولا، تقدم تحليلا زمنيا ممتدا لأثر الانفتاح التجاري على كل من النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1991–2024، بما يسمح باحتواء صدمات اقتصادية حديثة لم تشملها معظم الدراسات السابقة. ثانيا، تعتمد الدراسة نموذج ARDL واختبار الحدود في إطار نموذجين تفاضليين منفصلين للنمو والبطالة، مع تمييز واضح بين الأجلين القصير والطويل، مستفيدة من ميزات هذا المنهج في التعامل مع سلاسل ذات درجات تكامل مختلفة وحجم عينة محدود. ثالثا، تسهم الدراسة في أدبيات التنمية المستدامة من خلال تفسير النتائج التجريبية في إطار البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة، مع إبراز الشروط الداخلية التي تجعل من الانفتاح التجاري والتطور المالي أدوات فعالة لتحسين النمو والتشغيل في اقتصاد ريعي مثل الجزائر.

ب–طرح الإشكالية:

في ضوء ما سبق، تتمثل الإشكالية الرئيسية للدراسة في السؤال الآتي: ما مدى تأثير الانفتاح التجاري على بعض أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1991–2024)؟

وتتفرع تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما تأثير الانفتاح التجاري على البعد الاقتصادي (النمو الاقتصادي) في الجزائر خلال الفترة (1991–2024)؟
- ما تأثير الانفتاح التجاري على البعد الاجتماعي (البطالة) في الجزائر خلال الفترة (1991–2024)؟

وبغية الإجابة عن تلك التساؤلات قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- من المتوقع أن يكون للانفتاح التجاري أثر إيجابي ومعنوي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر، ممثلاً في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، سواء في الأجلين القصير والطويل، من خلال قنوات التخصص، ونقل التكنولوجيا، وتوسيع الأسواق.

- يُفترض أن يكون للانفتاح التجاري، بالاقتران مع التطور المالي، أثر سلبي ومعنوي على معدل البطالة في الأجلين القصير والطويل، باعتبار أن تعمّق التجارة الدولية والتوسع في الخدمات المالية يمكن أن يسهما في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، شريطة توافر بيئة مؤسسية واستثمارية ملائمة.

وتهدف النماذج القياسية المقدّمة لاحقاً إلى اختبار هاتين الفرضيتين تجريبياً وتحديد طبيعة العلاقات الديناميكية بين الانفتاح التجاري ومؤشرات النمو والبطالة خلال الفترة المدروسة.

ت- أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا في هذا الموضوع الى ما يلي:

- التعرف على المفاهيم العامة لكل من الانفتاح التجاري والتنمية المستدامة.
- قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي والبطالة.
- تحديد طبيعة العلاقات الديناميكية بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل.

ث- أهمية الدراسة:

يكتسي الانفتاح التجاري أهمية بالغة باعتباره أحد أهم أدوات الاندماج في الاقتصاد العالمي، لما له من دور محتمل في تحفيز النمو الاقتصادي، تحسين الكفاءة الإنتاجية، جذب الاستثمارات، وتوسيع قاعدة الصادرات، إلى جانب تأثيراته غير المباشرة على مؤشرات التنمية المستدامة، خاصة ما يتعلق بسوق العمل ومستوى البطالة. ومن ثم فإن دراسة أثر الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة في الجزائر تعكس خصوصية المسار الاقتصادي الوطني، وتسمح بتقييم مدى فعالية هذا الخيار الاستراتيجي في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي خلال الفترة (1991–2024).

ج-مبررات ودوافع اختيار موضوع الدراسة:

1- دوافع ذاتية :

- الاهتمام الأكاديمي بموضوع الاقتصاد الكلي والتجارة الدولية.
- الرغبة في دراسة التحولات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري.
- ارتباط الموضوع بمجال التخصص الأكاديمي.

2- دوافع موضوعية :

- أهمية الانفتاح التجاري في السياسات الاقتصادية المعاصرة.
- تزايد الاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة على المستوى العالمي.
- الحاجة إلى تقييم أثر الانفتاح التجاري على الأداء الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.
- محدودية الدراسات التطبيقية التي تناولت هذا الموضوع في السياق الجزائري

ح- حدود الدراسة:

- **حدود مكانية:** الجزائر.
- **الحدود الزمانية:** خلال الفترة (1991–2024).
- **الحدود الموضوعية:** تركز على أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي والبطالة كأبعاد للتنمية المستدامة.

خ–منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة:

لمعالجة إشكالية الدراسة، تم الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية التي تتوافق مع طبيعة الموضوع ومحاوره، وهي كما يلي:

- **المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي:** حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إبراز أهم المفاهيم المتعلقة بالانفتاح التجاري والتنمية المستدامة، في حين تم اعتماد المنهج الاستقرائي من خلال تحليل واستقراء الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة .
- **المنهج التاريخي:** من خلال تتبع وعرض تطور كل من الانفتاح التجاري، النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة .
- **المنهج القياسي:** من خلال استخدام المؤشرات الكمية والأدوات الإحصائية المعتمدة على السلاسل الزمنية، وذلك بإتباع أساليب كمية حديثة باستعمال برنامج التحليل الإحصائي EViews، واعتماد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة .ARDL

د– صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على بعض البيانات الخاصة ببعض متغيرات الدراسة خلال فترة البحث .
- التعقيد المرتبط بالتطبيق القياسي لنماذج السلاسل الزمنية .
- محدودية الدراسات السابقة التي تتناول نفس الموضوع خاصة في الجزائر.

ذ – تقسيمات البحث:

تتضمن هذه الدراسة مقدمة فصل نظري وفصل تطبيقي، ثم خاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات وآفاق البحث.

- الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة، حيث تم التطرق إلى المفاهيم الأساسية للانفتاح التجاري والتنمية المستدامة، إضافة إلى عرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية ومقارنتها بالدراسة الحالية .
- الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية، حيث تم تحليل واقع وتطور كل من الانفتاح التجاري، النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر، إلى جانب عرض منهجية الدراسة وتوصيف النموذج والأساليب القياسية المستخدمة في التقدير خلال الفترة (1991–2024) .

أما الخاتمة فقد تضمنت خلاصة عامة للدراسة، متضمنة أهم النتائج المتوصل إليها، إضافة إلى مجموعة من التوصيات وآفاق البحث المستقبلية.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الانفتاح التجاري والتنمية المستدامة

تمهيد للفصل:

يعد الانفتاح التجاري والتنمية المستدامة من أبرز القضايا التي حظيت باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي الحديث، نظراً لارتباطهما الوثيق بآليات النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فقد أصبح الانفتاح التجاري يمثل أداة أساسية لاندماج الاقتصادات الوطنية في الاقتصاد العالمي من خلال تحرير المبادلات التجارية وتوسيع فرص التبادل والاستثمار، في حين برزت التنمية المستدامة كإطار شامل يهدف إلى ضمان استمرارية التنمية عبر الاستخدام الرشيد للموارد وتحقيق العدالة بين الأجيال.

ويهدف هذا الفصل إلى تقديم الإطار النظري للدراسة من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالانفتاح التجاري والتنمية المستدامة، مع إبراز أهداف كل منهما ومؤشراتهما، إضافة إلى عرض أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للانفتاح التجاري بمختلف اتجاهاتها الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والحديثة. وكذا عرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت العلاقة بين الانفتاح التجاري والتنمية المستدامة.

المبحث الاول: الادبيات النظرية

يعد الانفتاح التجاري والتنمية المستدامة من المفاهيم الاقتصادية الأساسية التي استحوذت على اهتمام كبير في الأدبيات النظرية، لما لهما من دور في تفسير طبيعة النمو الاقتصادي والتحولات التي تشهدها الاقتصادات المعاصرة. فقد ارتبط الانفتاح التجاري بتحرير المبادلات الاقتصادية واندماج الدول في الاقتصاد العالمي، في حين برزت التنمية المستدامة كمدخل يهدف إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما يضمن استمرارية التنمية على المدى الطويل. وعليه، يركز هذا المبحث على عرض الأسس النظرية المتعلقة بالانفتاح التجاري والتنمية المستدامة، من خلال التطرق إلى مفاهيمهما وأهدافهما ومؤشراتهما، إضافة إلى أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للانفتاح التجاري.

المطلب الاول: اطار النظري حول الانفتاح التجاري

يعد الانفتاح التجاري من المفاهيم الأساسية في الاقتصاد الدولي، حيث يعكس درجة اندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي من خلال حرية انتقال السلع والخدمات وتخفيف القيود المفروضة على المبادلات التجارية. وقد ارتبط هذا المفهوم بتطور الفكر الاقتصادي وتعدد النظريات التي سعت إلى تفسير أسباب قيام التجارة الدولية وآثارها الاقتصادية. كما يهدف الانفتاح التجاري إلى تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية، كزيادة الإنتاج وتحسين الكفاءة وتعزيز التنافسية الدولية. وعليه، سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى مفهوم الانفتاح التجاري وأهدافه، ومؤشرات قياسه، إضافة إلى أهم النظريات المفسرة له.

الفرع الأول: تعريف وأهداف الانفتاح التجاري

سيتم التطرق في هذا الجزء الى تعريف الانفتاح التجاري واهدافه.

1- تعريف الانفتاح التجاري

هي تلك السياسة التي من شأنها تقليل التجهز ضد الصادرات ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرا أو حتى مستوى متدن جدا، وبالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصاد مفتوح ومحرر وفي نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية .[1]

[1] سموك نوال، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2019، ص 95.

2- اهداف الانفتاح التجاري

يسعى الانفتاح التجاري إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها[1]:

- إزالة القيود الجمركية بما يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري الدولي.
- زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة، خاصة في البلدان النامية.
- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وتنشيط الطلب العالمي.
- زيادة المبادلات التجارية وتحقيق فوائض مالية للدول المصدرة للسلع والخدمات.
- تمكين البلدان النامية من الحصول على نصيب أكبر من النمو في التجارة الدولية.
- الاستفادة من فائض الإنتاج من خلال التصدير، بما يساهم في رفع الناتج القومي وتحسين العمالة وتوفير السلع الأساسية.
- استيراد السلع الضرورية غير المتوفرة محليًا، مثل الآلات والتجهيزات.
- إحلال الواردات وفق عامل التكلفة الاقتصادية.
- نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في إعادة هيكلة البنى التحتية.
- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات وتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية.
- الاندماج في الاقتصاد العالمي وعولمة الأسواق في ظل حرية التجارة وحركة رؤوس الأموال.
- تمكين الدول من التخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فيها مزايا إنتاجية، مما يؤدي إلى حسن استغلال الموارد وتقسيم العمل.
- توسيع الأسواق نتيجة حرية التبادل وزيادة الطلب العالمي.
- خفض أسعار السلع المستوردة التي يصعب إنتاجها محليًا، بما يعود بالنفع على المستهلك والمنتج ويحد من الاحتكار.
- زيادة المنافسة الدولية بما يسهم في تنشيط الإنتاج وتشجيع التقدم التقني وتحسين وسائل الإنتاج.

[1] تومي رحاب الاسلام، أثر تقلبات اسعار النفط على الانفتاح التجاري في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2022، اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة عمار ثلجي عنابة، الجزائر، 2024، ص 58-59.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري

توجد مجموعة من المؤشرات التي تستخدم لقياس درجة الانفتاح التجاري للدول، حيث تتيح هذه المؤشرات إمكانية تحديد مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي، كما تستعمل في تصنيف الدول وفق مستوى انفتاحها. ويمكن تقسيم أهم هذه المؤشرات كما يلي[1]:

1. مؤشر الانكشاف الاقتصادي

يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) في الناتج المحلي الإجمالي، ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

(الصادرات + الاستيرادات) ÷ الناتج المحلي الإجمالي × 100

تشير ارتفاع هذه النسبة إلى زيادة درجة تأثر الاقتصاد بالتغيرات الخارجية وارتفاع مستوى الارتباط بالاقتصاد العالمي. وتُعد النسبة التي تقارب 40% دليلاً على انفتاح اقتصادي مرتفع، في حين أن النسب المنخفضة (بين 12% و20%) قد تدل على اقتصاد مغلق.

2. مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي

يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد الاقتصاد الوطني على الأسواق الخارجية في تصريف إنتاجه، ويحسب وفق العلاقة التالية:

الصادرات ÷ الناتج المحلي الإجمالي × 100

ويدل ارتفاع النسبة على زيادة اندماج الاقتصاد في التجارة العالمية واعتماده على التصدير.

3. مؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي

يوضح هذا المؤشر درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على الواردات الأجنبية، ويحسب وفق المعادلة التالية:

الواردات ÷ الناتج المحلي الإجمالي × 100

وتشير النسبة المرتفعة إلى ضعف الإنتاج المحلي وزيادة الاعتماد على الخارج، مما يعكس درجة أعلى من الانفتاح التجاري.

[1] فراس حسين علي الصفار، قياس وتحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد 03، العدد 06، 2023، ص 406.

الفرع الثاني: نظريات الانفتاح التجاري

1- الانفتاح التجاري في الفكر الكلاسيكي

يعد الفكر الكلاسيكي نقطة الانطلاق في تحليل نظرية التجارة الدولية، وقد جاء كرد فعل على أفكار المذهب التجاري الذي دعا إلى تدخل الدولة وفرض القيود على التجارة الخارجية بهدف تحقيق فائض في الذهب والفضة وزيادة ثروة الدولة. ومن أبرز رواد الفكر الكلاسيكي: آدم سميث، وديفيد ريكاردو، وجون ستيوارت ميل[1].

- **نظرية النفقات المطلقة**

يرى آدم سميث أن قيام التجارة الدولية يرجع إلى اختلاف التكاليف المطلقة بين الدول، بحيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة مطلقة أي التي تنتجها بأقل تكلفة. ويؤكد أن تحرير التجارة يؤدي إلى توسيع الأسواق من خلال إزالة القيود، مما يعزز التخصص وتقسيم العمل ويزيد من حجم الإنتاج والثروة (النمو الاقتصادي).

غير أن هذه النظرية تؤخذ عليها محدوديتها في تفسير وضع الدول التي لا تمتلك أي ميزة مطلقة، إضافة إلى عدم تمييزها بين التجارة الداخلية والخارجية، وهو ما اعتبره ريكاردو لاحقًا قصورًا تم تجاوزه من خلال نظرية النفقات النسبية.

- **نظرية النفقات النسبية**

انطلق ريكاردو من مبدأ الميزة النسبية كأساس للتخصص في التجارة الدولية، حيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تمتلك فيها تكلفة نسبية أقل، وتستورد السلع ذات التكلفة النسبية الأعلى.

ورغم أهمية هذه النظرية في دعم حرية التجارة والتخصص الدولي، إلا أنها تعرضت لانتقادات، أهمها اعتمادها على عنصر العمل فقط في تحديد القيم وإهمال باقي عناصر الإنتاج، إضافة إلى افتراض غير واقعي لأساس التبادل القائم على النفقات النسبية. كما أنها ركزت على جانب العرض وأهملت جانب الطلب، وهو ما عالجه جون ستيوارت ميل.

- **نظرية القيم الدولية**

[1] بورداش شهرزاد، أثر الانفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي للفترة 1970، 2012، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016، 22-24.

طور ميل تحليل ريكاردو بإبراز دور الطلب المتبادل بين الدول في تحديد معدل التبادل الدولي، حيث تتحدد قيمة الصادرات بنفقة إنتاجها في بلدها، بينما تتحدد قيمة الواردات وفق الطلب المتبادل عليها.

ويتحقق التوازن في التجارة الدولية عندما تتساوى قيمة الصادرات والواردات لكل دولة، ويتحدد معدل التبادل وفق حجم ومرونة الطلب بين الدول، مما يحدد حجم المكاسب من التجارة الدولية.

ومع ذلك، تعرضت هذه النظرية لانتقاد لأنها تفترض تكافؤ الأطراف في التبادل، في حين أن الواقع الدولي يشهد تفاوتًا بين الدول، مما يحد من دور الطلب المتبادل في تحديد معدل التبادل، ويجعل شرط تساوي الصادرات والواردات قيدًا على النظرية.

2- الانفتاح التجاري في الفكر النيوكلاسيكي

جاءت النظرية النيوكلاسيكية لتطوير الفكر الكلاسيكي في تفسير التجارة الخارجية، حيث أوضحت أن قيام التبادل الدولي يرجع إلى اختلاف النفقات النسبية للإنتاج بين الدول، إلا أنها سعت إلى تفسير أسباب هذا الاختلاف، وهو ما لم توضحه النظرية الكلاسيكية. ومن أبرز رواد هذا الاتجاه الاقتصاديان السويديان هيكشر وأولين، اللذان قدّما تفسيرًا يعتمد على اختلاف وفرة عناصر الإنتاج بين الدول، ويتم تلخيص هذه النظريات فيمايلي: [1]

- **نظرية تكلفة الفرصة البديلة**

قدم الاقتصادي الألماني هابرلر مفهوم تكلفة الفرصة البديلة كبديل لتفسير النفقات النسبية، منتقدًا اعتماد الكلاسيك على عنصر العمل فقط. وتقوم هذه النظرية على أن تكلفة إنتاج سلعة معينة تتمثل في مقدار السلعة الأخرى التي يجب التضحية بها لإنتاج وحدة إضافية منها. ويرى هابرلر أن اختلاف التكاليف النسبية بين الدول هو الأساس في قيام التجارة الخارجية، وأن معدل التبادل الدولي يتحدد وفق تفاعل قوى العرض والطلب. ورغم أهمية هذه النظرية في توسيع مفهوم الميزة النسبية ليشمل جميع عناصر الإنتاج، إلا أنها لم تتمكن من تفسير أسباب اختلاف المزايا النسبية بين الدول أو أثر التجارة الخارجية على عوائد عناصر الإنتاج.

- **نظرية نسب عناصر الإنتاج (هيكشر – أولين)**

[1] وكال عنتر، أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة 1990-2019، اطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة يحيى فارس المدية، الجزائر، 2023، 07-11.

تعد هذه النظرية امتدادًا لنظرية النفقات النسبية، حيث فسرت أسباب اختلاف التكاليف النسبية بين الدول من خلال اختلاف وفرة عناصر الإنتاج. وترى أن الدولة تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تستخدم العنصر المتوفر لديها بكثافة، وتستورد السلع التي تتطلب العنصر النادر لديها. وقد افترضت النظرية وجود دولتين وسلعتين وعنصري إنتاج، مع ثبات التكنولوجيا وحرية التجارة ووجود منافسة كاملة. كما قسمت النظرية إلى جانبين مترابطين:

- تفسير أسباب المزايا النسبية بين الدول.
- تفسير أثر التجارة الخارجية على أسعار عناصر الإنتاج.

- **نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج (هيكشر – أولين – ساموسون)**

طور بول ساموسون أفكار هيكشر وأولين، مبينًا أن التجارة الخارجية تؤدي تدريجيًا إلى تقارب أسعار وعوائد عناصر الإنتاج بين الدول. فالدولة الغنية بالعمل تتخصص في السلع كثيفة العمل، مما يرفع الطلب على العمل ويرفع الأجور، بينما تنخفض عوائد رأس المال، والعكس يحدث في الدولة الغنية برأس المال.

وبذلك تساهم التجارة الخارجية في تقليص الفوارق بين الدول في الأجور ومعدلات الفائدة، وتُعد بديلًا عن انتقال عناصر الإنتاج بين الدول.

- **نظرية ستولبر – ساموسون**

تهتم هذه النظرية بدراسة أثر تغير أسعار السلع على دخول عناصر الإنتاج، حيث ترى أن ارتفاع أسعار السلع يؤدي إلى زيادة عوائد العنصر المستخدم بكثافة في إنتاجها.

كما توضح أن التجارة الخارجية تؤثر في توزيع الدخل داخل الدول من خلال تأثيرها على أسعار المنتجات وعوائد عناصر الإنتاج، إذ يؤدي ارتفاع أسعار الصادرات وانخفاض أسعار الواردات إلى تغير الطلب على عناصر الإنتاج، وبالتالي تغير الأجور والأرباح وعوائد رأس المال.

3- النظريات الحديثة

تمثلت النظريات الحديثة فيما يلي[1]:

- **نظرية دورة حياة المنتج**

[1] سايح أمين، واخرون، أثر الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة دراسة حالة الاسيان 2000-2023، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2025، 12.

تعد نظرية دورة حياة المنتج امتدادًا لتحليل بوسنر، إذ تقوم على نفس الفكرة المرتبطة بالفارق التكنولوجي بين الدول. وتركز هذه النظرية على دور المنتج الجديد ومراحل تطوره في تفسير تطور التجارة الدولية. كما تقدم تفسيرًا لأسباب قيام التجارة الخارجية وانتشار ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما التفسير الديناميكي للاستثمار الأجنبي المباشر فقد قدمه فيرنون، معتمدًا أساسًا على نظرية الفجوة التكنولوجية، حيث يرى أن الاختلافات التكنولوجية بين الدول تؤدي دورًا أساسيًا في نشأة كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي.

- **نموذج الفجوة التكنولوجية (بوسنر)**

يركز هذا النموذج على تفسير نمط التخصص في التجارة الخارجية من خلال التفوق التكنولوجي، إذ إن امتلاك دولة ما لأساليب إنتاج متطورة يمكّنها من إنتاج سلع جديدة بجودة أعلى وتكلفة أقل، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء التجارة الدولية وتوسع الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **نظرية عدم كمال الأسواق**

ظهرت هذه النظرية لتفسير القيود التي تحد من قيام التجارة الدولية نتيجة نقص المعلومات أو امتلاك بعض الشركات لمزايا تكنولوجية ومعنوية خاصة. ولذلك تسعى الشركات متعددة الجنسيات، التي تمتلك غالبًا هذه المزايا، إلى تدويل أنشطتها داخليًا، من خلال ممارسة أنشطة البحث والتطوير والابتكار داخل الشركة بدلًا من السوق، بهدف تجاوز القيود المفروضة على التجارة والاستثمار. كما تهدف هذه الممارسات إلى الحد من دخول منافسين جدد ومنع تسرب الابتكارات والتقنيات الحديثة إلى الأسواق.

المطلب الثاني: اساسيات التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي اكتسبت أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، باعتبارها الإطار الذي يهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي من جهة، والحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان حقوق الأجيال القادمة من جهة أخرى. وقد أصبح هذا المفهوم محورًا أساسيًا في السياسات التنموية للدول والمنظمات الدولية، نظرًا لارتباطه الوثيق بقضايا الفقر، والتلوث، والاستغلال الأمثل للموارد، وتحسين جودة الحياة. ويتم التطرق في هذا المطلب الأسس النظرية للتنمية المستدامة من خلال التطرق إلى تعريفها وأهدافها، ومبادئها، ثم أبعادها ومؤشراتها.

الفرع الأول: تعرف التنمية المستدامة وأهدفها

تعتبر التنمية المستدامة مفهومًا متعدد التعاريف، إلا أنها تتفق جميعها على هدف أساسي يتمثل في تلبية احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. كما تهدف إلى

تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، بما يضمن تحسين جودة الحياة بشكل مستمر وشامل.

1- تعريف التنمية المستدامة

- **تعريف البنك الدولي:** "هي تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن."[1]
- **تعريف الفاو للتنمية المستدامة:** بأنها "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، عن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السميكة) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية".[2]

2- أهداف التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة عملية واعية ومستمرة، شاملة ومتكاملة في أهدافها، وتتمحور حول الإنسان باعتباره محور التنمية، سواء الجيل الحالي أو الأجيال القادمة، ولا يمكن تحقيقها إلا من خلال مجموعة من الأهداف المترابطة، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي[3]:

- تحسين مستوى ونوعية حياة الإنسان: يتم ذلك من خلال ربط زيادة الدخل الوطني بتنظيم النمو السكاني وضبط معدلات المواليد، إلى جانب تحقيق توزيع عادل للثروة. كما تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين جودة حياة الأفراد من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وذلك عبر تلبية الحاجات الأساسية الحالية والمستقبلية، وتوفير فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والسكن، مع احترام حقوق الأفراد وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرار.
- الاستغلال الرشيد والعقلاني للموارد المتاحة: نظرًا لكون الموارد الطبيعية محدودة ومعظمها غير متجدد، تهدف التنمية المستدامة إلى الحد من استنزافها وتدهورها من خلال الاستخدام الأمثل لها، وتشجيع إعادة تدوير النفايات قدر الإمكان، والعمل على إصلاح ما تم إتلافه منها.

---

[1] عبد الله الحرتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر 1994-2004، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2005، ص 23.

[2] سليم بوقنة، وآخرون، الطاقات المتجددة وتأثيرها على أبعاد التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-، مجلة الأصيل، العدد 04، الجزائر، 2018، ص 174.

[3] عبد الكامل بالحبيب، السياسات التجارية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الاتحاد الاوروبي 1993-2013، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019، ص 36,

- تعزيز الوعي البيئي لدى السكان: تعتمد التنمية المستدامة على مبدأ المشاركة المجتمعية في الحفاظ على البيئة، وهو ما يتطلب نشر الوعي وتثقيف المجتمع حول القضايا البيئية القائمة، وتمكينه من فهم الواقع البيئي على مستوى الكوكب، بما يساهم في حماية البيئة والمحافظة عليها.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تسعى التنمية المستدامة إلى إبراز دور التكنولوجيا الحديثة في تحسين ظروف معيشة السكان، من خلال توظيف التقنيات الحديثة بما يحقق فوائد متعددة، مثل ترشيد استهلاك الوقت والطاقة، والحد من التلوث البيئي، وتحسين جودة الحياة بشكل عام.

الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة عدة مبادئ، من بينها:[1]

- الإنسان هو هدف ومحور التنمية المستدامة؛
- مبدأ العدالة بين أبناء الجيل الحالي، وبين الجيل الحالي والأجيال القادمة، والمشاركة الفعالة لكل أفراد المجتمع كل حسب مسؤوليته؛
- مبدأ الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الأولية والطاقوية وعدم تبديدها؛
- حماية البيئة من خلال تطبيق مبدأ الوقاية ومبدأ الحيطة والحذر، والذي ينص على رسم سياسات واتخاذ إجراءات احتياطية وتطبيقها بشكل واسع من طرف مختلف الدول والحكومات والمؤسسات؛
- مبدأ الملوث الدافع لإلزام المتسببين في التلوث البيئي بتحمل مسؤولياتهم؛
- مبدأ التعاون والشراكة بين الدول من أجل محاربة الفقر وتحسين مستوى معيشة السكان، وتقليص الفروقات الاجتماعية، حيث يعتبر ذلك شرطا أساسيا لبلوغ التنمية المستدامة وتعزيزها؛
- مبدأ المشاركة الشعبية والذي يقوم على وضع السياسات وتنفيذها بمشاركة جميع الأهالي والهيئات الرسمية وتوعية المواطنين بضرورة احترام البيئة والمحافظة عليها؛
- مبدأ احترام وحماية الخصوصيات الثقافية للدول؛
- مبدأ الإفصاح والشفافية والمساءلة وتحمل المسؤولية؛
- إدماج المفاهيم البيئية والاجتماعية في عملية اتخاذ القرارات على مستوى المؤسسات؛
- مبدأ اغتنام فرص تحقيق الربح للجميع ولكل الأطراف ذات المصلحة؛
- مبدأ الاستفادة من كل وحدة نقدية وذلك بتوظيف الأموال الناتجة عن الدورات الاقتصادية المختلفة.

الفرع الثالث: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة

[1] سارة بوسعيود، تأثير الفساد على التنمية المستدامة واليات مكافحته في إطار قواعد ومبادئ الحكم الراشد دراسة حالة كل من الجزائر ، سنغافورة واندونسيا، أطروحة الدكتوراه في العلوم التسيير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019، ص53.

تتجسد التنمية المستدامة في ثلاثة أبعاد مترابطة ومتكاملة هي البعد الاقتصادي، والبعد البيئي، والبعد الاجتماعي، حيث يعكس كل بعد جانبًا أساسيًا من جوانب التنمية الشاملة. كما تُقاس درجة التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي وضعتها الهيئات الدولية، والتي تسمح بتقييم الأداء التنموي للدول ومتابعة مدى تحقيقها لأهداف الاستدامة بشكل دقيق وموضوعي.

1- أبعاد التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد أساسية ترتبط بالجانب الاقتصادي والبيئي والاجتماعي: [1]

- **البعد الاقتصادي:** تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي على المدى الطويل، وذلك من خلال توفير مقومات العيش الكريم بأفضل جودة ممكنة، مثل الغذاء، والسكن، والنقل، والملبس، إضافة إلى الصحة والتعليم.
- **البعد البيئي:** يركز هذا البعد على ضرورة احترام الحدود البيئية لكل نظام طبيعي، حيث إن لكل نظام قدرة استيعابية لا يمكن تجاوزها في الاستهلاك والاستنزاف، وأي تجاوز لهذه الحدود يؤدي إلى تدهور التوازن البيئي.
- **البعد الاجتماعي:** يركز هذا البعد على أن الإنسان هو محور التنمية وغايتها الأساسية، من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر، وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع الفئات المحتاجة، إضافة إلى تعزيز الديمقراطية عبر تمكين الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرار بكل شفافية.

2- مؤشرات التنمية المستدامة

تضمن مؤشرات التنمية المستدامة مجموعة من المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تم اعتمادها من طرف لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتتميز هذه المؤشرات بمرونتها وإمكانية قياسها وتطبيقها، كما يوضحها الجدول التالي[2]:

- **المؤشرات الاقتصادية**

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
- معدل الادخار كنسبة من الناتج الإجمالي
- الاستثمار المحلي
- نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي
- الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي

[1] العربي حجام، سميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 01، 2019، ص 131.

[2] مسعود طحطوح، نبيلة سعيداني، أثر التحول الطاقوي على مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 33، العدد 04، 2019، ص 147.

- معدل التضخم
- نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة

➢ **المؤشرات الاجتماعية**

- معدل نمو السكان
- معدل الخصوبة
- متوسط العمر المتوقع
- معدل وفيات الرضع
- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة
- عدد السكان لكل طبيب
- نسبة الإعالة
- نسبة التمدرس في المرحلة الابتدائية
- نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب
- نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي
- نسبة الشغل إلى إجمالي السكان في سن العمل
- عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 شخص
- نسبة سكان المدن إلى إجمالي السكان

➢ **المؤشرات البيئية**

- انبعاثات ثاني أكسيد الكربون
- مساحة الغابات
- المناطق البرية والمحميات الطبيعية
- معالجة النفايات والصرف الصحي
- استهلاك الطاقة السنوي
- نسبة التلوث البيئي

يستفاد من العرض النظري السابق أن للانفتاح التجاري ثلاث قنوات رئيسية يمكن أن تؤثر عبرها في مسار التنمية المستدامة. أولا، على مستوى النمو الاقتصادي، يسهم الانفتاح في تعزيز التخصص الدولي وتحسين تخصيص الموارد ونقل التكنولوجيا والمعرفة، مما يرفع إنتاجية عوامل الإنتاج ويحسن آفاق النمو في الأجل الطويل، خاصة في الاقتصادات النامية التي تعاني من محدودية السوق الداخلية وضعف القدرات التكنولوجية. ثانيا، على مستوى سوق العمل، يمكن للانفتاح أن يخلق فرص عمل جديدة في القطاعات التصديرية والخدمات المرتبطة بالتجارة والنقل واللوجستيك، لكنه قد يؤدي أيضا إلى فقدان

وظائف في القطاعات غير القادرة على المنافسة، وهو ما يجعل الأثر الصافي على البطالة غير محسوم نظريا ويتوقف على مرونة سوق العمل وفعالية السياسات المرافقة. ثالثا، من منظور بيئي، يمكن للانفتاح أن يسرّع تبنّي التقنيات النظيفة عبر استيراد التكنولوجيا والاندماج في سلاسل القيمة الخضراء، ولكنه قد يشجع أيضا على توطين صناعات ملوثة في غياب أطر تنظيمية صارمة، بما يطرح تساؤلات حول قدرة الانفتاح على دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة. وانطلاقا من هذه القنوات، تركز الدراسة الحالية على البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر من خلال تحليل أثر الانفتاح على النمو والبطالة، مع الإقرار بأن البعد البيئي يمثل مجالا خصبا لدراسات لاحقة أكثر توسعا.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول الانفتاح التجاري والتنمية المستدامة

حظي موضوع الانفتاح التجاري والتنمية المستدامة باهتمام متزايد في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، نظراً للدور الذي يؤديه الانفتاح التجاري في دعم النمو الاقتصادي وتحسين المؤشرات الاجتماعية والبيئية، خاصة في ظل التوجه العالمي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد سعت العديد من الدراسات إلى تحليل طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري وأبعاد التنمية المستدامة، من خلال توظيف نماذج قياسية وأساليب تحليل مختلفة لقياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، البطالة، البيئة، ومستويات الرفاه الاجتماعي. وفيما يلي يتم عرض لأهم الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت أثر الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة، مع إبراز أهم النتائج المتوصل إليها ومقارنتها بالدراسة الحالية بهدف توضيح أوجه التشابه والاختلاف.

المطلب الأول: الدراسات باللغة الأجنبية

يتم في العنصر عرض بعض الدراسات الأجنبية التي لها علاقة بموضوع الدراسة

1. **دراسة Trần Thị Phương Thảo و Le Nguyen Giap و Nguyen Van Hai، (2025)، بعنوان: Modeling the Likelihood of Sustainable Development Achievement through Trade Openness: A Bayesian Logistic Regression Approach، منشورة في مجلةVeredas do Direito ، المجلد 22، العدد 7.**

- **عالجت الدراسة الإشكالية التالية:**

ما مدى تأثير الانفتاح التجاري على احتمال تحقيق التنمية المستدامة عبر الدول؟

- **هدفت الدراسة إلى:**

تحليل أثر الانفتاح التجاري على احتمال تحقيق مستوى مرتفع من التنمية المستدامة في 73 دولة خلال الفترة 2002–2020، بالاعتماد على مؤشر مركب مرتبط بأهداف التنمية المستدامة.

حيث اعتمدت الدراسة على منهج كمي قياسي باستخدام بيانات لوحية(Panel Data) مع تطبيق نموذج الانحدار اللوجستي البايزي (Bayesian Logistic Regression) .

- **توصلت الدراسة إلى:**

- أن الانفتاح التجاري يؤثر إيجابياً وقوياً على احتمال تحقيق التنمية المستدامة، مع وجود آثار غير خطية تشير إلى أن الإفراط في الانفتاح أو انخفاضه بشكل كبير قد يضعف هذا التأثير الإيجابي.

2. دراسة Le Thu Thuy و Lu Phi Nga و Nguyen Quoc Huy، (2025)، بعنوان: STATE MANAGEMENT EFFICIENCY, TRADE OPENNESS, AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT: A DYNAMIC BAYESIAN PERSPECTIVE، منشورة في مجلةVeredas do Direito ، المجلد 22، العدد 6.

- **عالجت الدراسة الإشكالية التالية:**

ما أثر الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة، وما دور فعالية الإدارة الحكومية في توجيه هذه العلاقة؟

- **هدفت الدراسة إلى:**

تحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والتنمية المستدامة مع التركيز على دور فعالية الحكومة، بالاعتماد على بيانات مقطعية لعدة دول خلال الفترة 2005–2023، حيث تم قياس التنمية المستدامة بمؤشر أهداف التنمية المستدامة (SDGI)، في حين تم قياس الانفتاح التجاري بنسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وفعالية الحكومة كمؤشر لكفاءة الإدارة الحكومية. حيث اعتمدت الدراسة على منهج كمي قياسي باستخدام نموذج Bayesian Regression Framework لمعالجة عدم التأكد في المعلمات والتباين بين الدول.

- **توصلت الدراسة إلى:**

أن الانفتاح التجاري يؤثر سلبياً على التنمية المستدامة عند دراسته بصورة منفصلة، كما أن فعالية الحكومة أظهرت تأثيراً سلبياً منفرداً، في حين أن التفاعل بين الانفتاح التجاري وفعالية الحكومة كان له تأثير إيجابي وقوي على التنمية المستدامة.

3. دراسة Fathya Dhiya Ulhaq و Widyastutik و Deniey Adi Purwanto، (2023)، بعنوان: The Impact of Trade Openness on Sustainable Development: Study Case on G20 Group Countries، منشورة في مجلة Journal of Social Transformation and Regional Development، المجلد 5، العدد 2.

- **عالجت الدراسة الإشكالية التالية:**

ما مدى تأثير الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة في دول مجموعة العشرين(G20) ؟

- **هدفت الدراسة إلى:**

تحليل أثر الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة في دول G20 خلال الفترة 1990–2019، بالاعتماد على البيانات الثانوية، حيث اعتُبرت التنمية المستدامة متغيرًا تابعًا، في حين اعتبر الانفتاح التجاري متغيرًا مستقلاً، حيث تم الاعتماد على نموذج Heterogeneous Dynamic Panel .

- **توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:**

– أن الانفتاح التجاري يؤثر إيجابياً ومعنوياً على التنمية المستدامة في الأجل الطويل، بينما تؤثر عوامل أخرى مثل تكوين رأس المال وجودة البيئة إيجابياً في الأجل القصير.

4. دراسة Mehraj Ahmad Sheikh و Mushtaq Ahmad Malikو Rana Zehra Masood (2020)، بعنوان: Assessing the effects of trade openness on sustainable development: evidence from India، منشورة في مجلة Asian Journal of Sustainability and Social Responsibility، المجلد 5، العدد 1.

- **عالجت الدراسة الإشكالية التالية:**

ما أثر الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة في الهند؟

- **هدفت الدراسة إلى:**

تحليل الأثر التجريبي للانفتاح التجاري على التنمية المستدامة في الهند منذ سياسة التحرير الاقتصادي 1991، بالاعتماد على بيانات ثانوية، مع إدراج متغيرات رقابية أخرى تؤثر على التنمية المستدامة. حيث اعتمدت الدراسة على المنهج كمي قياسي باستخدام نموذج Autoregressive Distributed Lag (ARDL)لاختبار العلاقة بين الانفتاح التجاري والتنمية المستدامة.

- **توصلت الدراسة إلى:**

- وجود علاقة سلبية بين الانفتاح التجاري والنمو الأخضر(Green GDP) ، مع علاقة إيجابية بين التجارة والفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي التقليدي والناتج الأخضر، مما يشير إلى آثار سلبية محتملة للانفتاح التجاري على الأجيال القادمة.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة العربية

يتم في العنصر عرض بعض الدراسات العربية التي لها علاقة بموضوع الدراسة

1. **دراسة كاميلية سايغي (2025)، بعنوان: انعكاسات التطور المالي والانفتاح التجاري على مؤشرات التنمية المستدامة في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط (دراسة قياسية للفترة 1989–2021)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية منشورة في جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.**

- **عالجت الإشكالية التالية:**

ما هي انعكاسات التطور المالي والانفتاح التجاري على مؤشرات التنمية المستدامة في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط خلال الفترة 1989–2021؟

- **هدفت الدراسة إلى:**

تحليل أثر التطور المالي والانفتاح التجاري على مؤشرات التنمية المستدامة في عينة من دول منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط خلال الفترة (1989–2021)، من خلال استخدام مؤشرات متعددة، تم اختيار المعروض النقدي M2 والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كمؤشرات للتطور المالي، بينما يمثل معدل الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر مؤشرات للانفتاح التجاري. تم قياس مؤشرات التنمية المستدامة: الاقتصادية (معدل النمو الاقتصادي)، والاجتماعية (معدل البطالة) والبيئية (نسبة المداخيل المتأتية من الموارد الطبيعية) وأخيرا المؤسسية (معدل استخدام الهاتف المحمول، واعتمدت الدراسة على نماذج البانل.

- **توصلت الدراسة إلى:**

- وجود تأثير متباين للتطور المالي والانفتاح التجاري على مؤشرات التنمية المستدامة في دول الدراسة.
- أن الانفتاح التجاري يعزز النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط.
- أن الائتمان المحلي يرتبط سلباً بالنمو الاقتصادي.

- أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في خفض معدل البطالة.
- عدم وجود تأثير معنوي للمعروض النقدي على المتغيرات المدروسة.

2. دراسة مصطفي رجب البلعزي وآخرون (2022)، بعنوان: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1980–2018، دراسة قياسية، منشورة في مجلة Journal of Applied Science، المجلد 35، العدد 1.

- **عالجت الإشكالية التالية:**

ما أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1980–2018؟

- **هدفت الدراسة إلى:**

قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في ليبيا من خلال استخدام بيانات سنوية تغطي الفترة 1980–2018، بالاعتماد على مؤشر مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للانفتاح التجاري، والناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) لتحليل العلاقة بين المتغيرات.

- **توصلت الدراسة إلى:**

- عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة (الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي).
- وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة.
- محدودية إسهام الانفتاح التجاري في تعزيز النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة المدروسة.

3. دراسة: قروي صباح (2020)، بعنوان: أثر آليات الانفتاح الاقتصادي على معدل البطالة في الجزائر، دراسة قياسية، منشورة في مجلة مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 1، العدد 1.

- **عالجت الإشكالية التالية:**

ما أثر آليات الانفتاح الاقتصادي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990–2016؟

- **هدفت الدراسة إلى:**

قياس أثر آليات الانفتاح الاقتصادي، والمتمثلة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة الخارجية، على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990–2016، بالاعتماد على بيانات سنوية، وذلك من خلال استخدام نموذج تصحيح الخطأ لتحديد العلاقة بين في المدى القصير.

- **توصلت الدراسة إلى:**

- أن كل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة الخارجية يؤثران سلباً على معدل البطالة.

4. دراسة عاشور حيدوشي (2015)، بعنوان: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة الممتدة 1990–2014)، منشورة في مجلة معارف، المجلد 10، العدد 19، الصفحات 353–368.

- **عالجت الإشكالية التالية:**

ما أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014؟

- **هدفت الدراسة إلى:**

تحليل وقياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2014)، من خلال استخدام مؤشرات التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) كمقياس للانفتاح التجاري، والناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، وذلك بهدف تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين بالاعتماد على نموذج أشعة الانحدار الذاتي.(VAR)

- **توصلت الدراسة إلى:**

- وجود تأثير معنوي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- نتائج دوال الاستجابة بينت أن صدمات الانفتاح التجاري تؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

يهدف هذا المطلب إلى إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية من حيث المكان والزمان، العينة، أدوات الدراسة، المتغيرات، والهدف.

الجدول رقم 1: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

المقارنة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
دراسة Trần Thị Phương Thảo وآخرون (2025)	المتغير المستقل (الانفتاح التجاري)، والمتغير التابع (التنمية المستدامة). المنهج القياسي الكمي، استخدام نماذج قياسية متقدمة في التحليل الاقتصادي.	درس الباحثون أثر الانفتاح التجاري على احتمال تحقيق التنمية المستدامة في عدة دول، أما دراستنا فقد ركزت على تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر. الإطار المكاني: 73 دولة، أما دراستنا فاقتصرت على الجزائر. استخدم الباحثون نموذج Bayesian Logistic Regression، أما دراستنا فقد تم استخدام نموذج ARDL.
دراسة Le Thu Thuy وآخرون (2025)	المتغير المستقل (الانفتاح التجاري)، والمتغير التابع (التنمية المستدامة). المنهج القياسي الكمي	درس الباحثون أثر الانفتاح التجاري مع إدراج فعالية الحكومة كمتغير تفاعلي، أما دراستنا فقد ركزت على الانفتاح التجاري فقط دون متغيرات تفاعلية. الإطار المكاني: عدة دول، أما دراستنا فتركز على الجزائر. استخدم الباحثون نموذج Bayesian Framework، أما دراستنا فقد استخدمت نموذج ARDL.
دراسة Ulhaq وآخرون (2023)	المتغير المستقل (الانفتاح التجاري)، والمتغير التابع (التنمية المستدامة). المنهج القياسي	ركزت الدراسة على دول G20، أما دراستنا فتركز على الجزائر. استخدم الباحثون نموذج Heterogeneous Dynamic Panel، أما دراستنا فقد استخدمت نموذج ARDL. ركزت الدراسة على الأجل الطويل فقط، بينما دراستنا تعتمد على الأجل القصير والطويل.
دراسة Sheikh وآخرون (2020)	المتغير المستقل (الانفتاح التجاري)، والمتغير التابع (النمو الاقتصادي). المنهج القياسي الكمي.	ركزت الدراسة على الهند، أما دراستنا فتركز على الجزائر. استخدمت الدراسة مؤشر النمو الأخضر (Green GDP)، بينما دراستنا تعتمد على النمو الاقتصادي والبطالة. استخدمت نموذج ARDL، بينما دراستنا تستخدم ARDL مع تحليل الأجلين القصير والطويل.

دراسة سايغي (2025)	المتغير المستقل (الانفتاح التجاري)، والمتغيرات التابعة (النمو والبطالة ضمن التنمية المستدامة). المنهج القياسي الكمي	شملت الدراسة دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، أما دراستنا فتركز على الجزائر فقط. استخدمت مؤشرات متعددة للتنمية المستدامة، بينما دراستنا ركزت على النمو الاقتصادي والبطالة فقط. استخدمت نماذج بانل، بينما دراستنا استخدمت نموذج ARDL.
دراسة البلعزي وآخرون (2022)	المتغير المستقل (الانفتاح التجاري)، والمتغير التابع (النمو الاقتصادي). المنهج القياسي الكمي.	ركزت الدراسة على ليبيا، أما دراستنا فتركز على الجزائر. استخدمت نموذج VAR، بينما دراستنا استخدمت نموذج ARDL. لم تدرس البطالة، بينما دراستنا أضافت البطالة كمتغير تابع.
دراسة قروي صباح (2020)	المتغير المستقل (الانفتاح الاقتصادي/التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي)، والمتغير التابع (البطالة). المنهج القياسي الكمي باستخدام بيانات زمنية. دراسة حالة الجزائر.	ركزت الدراسة على أثر آليات الانفتاح الاقتصادي على البطالة فقط، بينما دراستنا تناولت أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي والبطالة. الإطار الزمني: 1990–2016، أما دراستنا 1991–2024. استخدمت نموذج تصحيح الخطأ (VECM/ECM)، بينما دراستنا استخدمت نموذج ARDL.
دراسة عاشور حيدوشي (2015)	المتغير المستقل (الانفتاح التجاري)، والمتغير التابع (النمو الاقتصادي). المنهج القياسي الكمي باستخدام بيانات زمنية. دراسة حالة الجزائر.	ركزت الدراسة على أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي فقط، بينما دراستنا أضافت البطالة كمتغير تابع. الإطار الزمني: 1990–2014، بينما دراستنا 1991–2024. استخدمت نموذج VAR، بينما دراستنا استخدمت نموذج ARDL.

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على الدراسات السابقة

يبين التحليل المقارن للدراسات السابقة أن هذه الدراسة تندرج ضمن نفس السلالة البحثية التي تربط الانفتاح التجاري بمؤشرات النمو الاقتصادي والبطالة والتنمية المستدامة، لكنها تمتاز بعدة عناصر تميزها عن الأعمال السابقة. فمن حيث الإطار الزمني، تغطي هذه الدراسة الفترة 1991–2024، وهو ما يسمح بالتقاط تأثير صدمات اقتصادية حديثة مثل أزمة كوفيد–19 وتقلبات أسعار النفط في العقد الأخير، في حين أن معظم الدراسات السابقة توقفت عند فترات أقصر تنتهي قبل سنة 2020. ومن حيث المتغيرات

التابعة، اعتمدت بعض الدراسات على مؤشرات مركبة للتنمية المستدامة أو مؤشرات خضراء للنمو، بينما تركز هذه الدراسة على النمو الاقتصادي والبطالة باعتبارهما بعدين اقتصاديا واجتماعيا للتنمية المستدامة، الأمر الذي يتيح تعمقا أكبر في تحليل قنوات تأثير الانفتاح على هيكل الاقتصاد وسوق العمل في سياق بلد واحد. كما يعد تبني نموذج ARDL واختبار الحدود من نقاط التمايز المنهجية، حيث يتيح هذا الإطار تقدير العلاقات في الأجلين القصير والطويل مع التعامل مع درجات تكامل مختلفة للسلاسل الزمنية وحجم عينة محدود، مقارنة ببعض الدراسات التي اعتمدت حصريا على نماذج VAR أو نماذج بانل دون تمييز دقيق بين الأجلين. وتُستثمر هذه الخصائص لاحقا في تصميم النموذج القياسي وتفسير نتائجه في ضوء خصوصية حالة الجزائر.

المطلب الرابع: النموذج المفاهمي

يقوم الإطار النظري لهذه الدراسة على اعتبار الانفتاح التجاري متغيرا محفزا لمسار التنمية المستدامة في الجزائر عبر قناتين رئيسيتين هما النمو الاقتصادي والتشغيل. فمن الناحية الاقتصادية، يُفترض أن يسهم الانفتاح في رفع معدلات النمو من خلال توسيع حجم السوق، وتشجيع التخصص وإعادة تخصيص الموارد نحو الأنشطة الأكثر كفاءة، وجذب الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا والمعرفة، بما ينعكس إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجل الطويل. ومن الناحية الاجتماعية، يمكن للانفتاح التجاري، في ظل بيئة مؤسسية ومالية ملائمة، أن يخلق فرص عمل جديدة سواء في القطاعات الموجهة للتصدير أو في الأنشطة الخدمية المرتبطة بالتجارة، وهو ما يدعم خفض معدلات البطالة وتحسين جودة العمل، وبالتالي تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة. وبناء على ذلك، تفترض الدراسة أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بدالة تشمل الانفتاح التجاري والاستثمار المحلي وبعض المتغيرات الخارجية على غرار أسعار النفط، في حين يتحدد معدل البطالة بدالة تشمل الانفتاح التجاري والتطور المالي والنمو الاقتصادي كعامل وسيط يعكس الطلب الكلي على اليد العاملة. ويُترجم هذا الإطار المفاهيمي إلى نماذجARDL منفصلة لكل من النمو والبطالة، تسمح بتحليل ديناميكيات الأجلين القصير والطويل لكل بعد من أبعاد التنمية المستدامة قيد الدراسة.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري لكل من الانفتاح التجاري والتنمية المستدامة، حيث تم توضيح مفهوم الانفتاح التجاري باعتباره سياسة اقتصادية تهدف إلى تحرير المبادلات التجارية وتقليل القيود الجمركية وغير الجمركية، بما يسمح باندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي. كما تم تحديد أهدافه المتمثلة في توسيع الأسواق، زيادة التبادل التجاري، تحسين الكفاءة الإنتاجية، تعزيز التنافسية، ونقل التكنولوجيا، إضافة إلى دوره في رفع معدلات النمو الاقتصادي. كما تم التطرق إلى أهم مؤشرات قياس الانفتاح التجاري، والمتمثلة في مؤشر الانكشاف الاقتصادي، ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي تعكس درجة ارتباط الاقتصاد الوطني بالخارج.

كما تناول الفصل أهم النظريات المفسرة للانفتاح التجاري، حيث تم عرض الفكر الكلاسيكي الذي يفسر التجارة الدولية على أساس الميزة المطلقة والنسبية وقيم التبادل، ثم الفكر النيوكلاسيكي الذي ركز على اختلاف وفرة عناصر الإنتاج وتكلفة الفرصة البديلة كأساس للتخصص التجاري، إضافة إلى النظريات الحديثة التي أبرزت دور الفجوة التكنولوجية ودورة حياة المنتج وعدم كمال الأسواق في تفسير التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر.

أما فيما يخص التنمية المستدامة، فقد تبين أنها مفهوم تنموي شامل يهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، حيث عُرفت بعدة تعاريف تركز جميعها على تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة. كما تم تحديد أهدافها في تحسين مستوى معيشة الأفراد، الاستغلال الرشيد للموارد، تعزيز الوعي البيئي، وربط التكنولوجيا الحديثة بالتنمية. إضافة إلى ذلك، تم عرض مبادئها الأساسية مثل العدالة، المشاركة، الحيطة، والمسؤولية البيئية، كما تم التطرق إلى أبعادها الثلاثة المتمثلة في البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، ومجموعة من المؤشرات التي تسمح بقياس مدى تحقيقها.

وفي الأخير تم عرض مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت العلاقة بين الانفتاح التجاري والتنمية المستدامة، والتي اتفقت في مجملها على وجود تأثير متفاوت للانفتاح التجاري على مؤشرات التنمية، مع اختلاف في النتائج حسب الدول، الفترات الزمنية، النماذج القياسية المستخدمة، والمتغيرات المدروسة.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1991-2024

تمهيد

يعد الانفتاح التجاري من أبرز التوجهات الاقتصادية التي تبنتها العديد من الدول بهدف تعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي، من خلال توسيع المبادلات التجارية وتشجيع الصادرات وجذب الاستثمارات. وقد سعت الجزائر، على غرار مختلف الدول النامية، إلى انتهاج سياسة الانفتاح التجاري منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية بهدف تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتحسين مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. ولا يقتصر أثر الانفتاح التجاري على الجانب الاقتصادي فقط، بل يمتد ليشمل الأبعاد الاجتماعية والبيئية المرتبطة بالتنمية المستدامة، باعتباره أحد العوامل المؤثرة في التشغيل، مستوى المعيشة، توزيع الدخل، واستغلال الموارد الاقتصادية. ومن هذا المنطلق، أصبح تقييم انعكاسات الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة من المواضيع المهمة التي تستدعي الدراسة والتحليل، خاصة في الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات.

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى دراسة أثر الانفتاح التجاري على بعض أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1991–2024)، وذلك من خلال تحليل أثره على البعد الاقتصادي ممثلاً في النمو الاقتصادي، والبعد الاجتماعي ممثلاً في البطالة، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) ، من أجل تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة في الأجلين القصير والطويل.

المبحث الأول: تطور المتغيرات الدراسة في الجزائر والتعريف منهجية الدراسة

يهدف هذا المبحث إلى تحليل الانفتاح التجاري وبعض مؤشرات التنمية المستدامة والمتمثلة في النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1991-2024، وكذا تعريف بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) .

المطلب الأول: تطور متغيرات الدراسة

يهدف هذا المطلب إلى دراسة تطور النمو الاقتصادي والبطالة والانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1991-2024.

الفرع الاول: تطور النمو الاقتصادي

يمثل الشكل الموالي تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة 1991-2024.

الشكل رقم (1): تطور النمو الاقتصادي

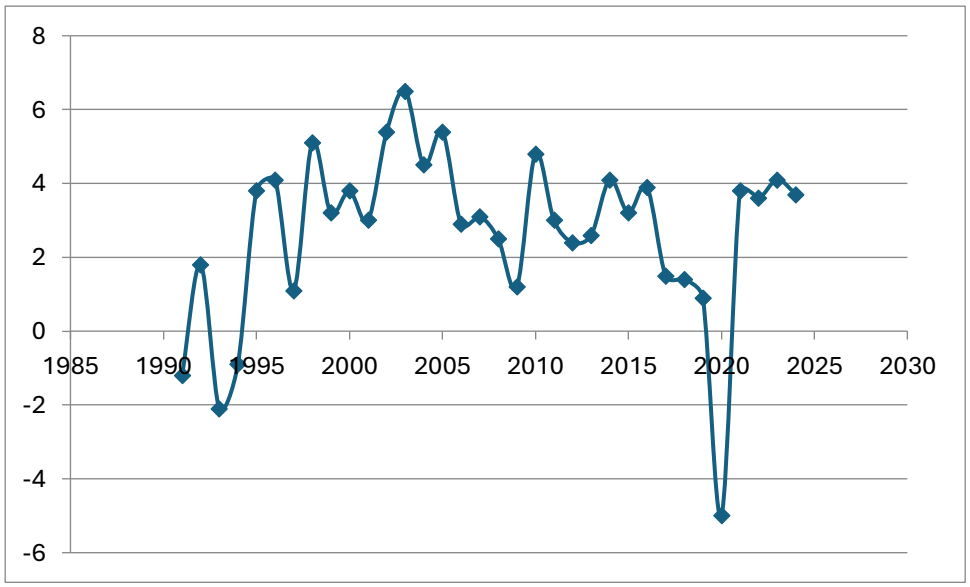

المصدر : قاعدة البيانات بنك الدولي

يبين الشكل أعلاه أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991-2024 عرف تذبذبات واضحة بين الانكماش والانتعاش، ما يعكس هشاشة النمو واعتماده على عوامل ظرفية أكثر من كونه نموًا مستقرًا.

ففي بداية الفترة (1991–1994)، سجل الاقتصاد معدلات سالبة وضعيفة، حيث بلغ النمو –1.2% سنة 1991، و1.8% سنة 1992، ثم عاد للانكماش سنة 1993 بنسبة –2.1%، واستمر الضعف سنة 1994 عند –0.89%، وهو ما يعكس مرحلة ركود اقتصادي مرتبطة بالتحولات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة.

ابتداءً من سنة 1995، دخل الاقتصاد مرحلة انتعاش نسبي، حيث سجل معدل نمو 3.79%، ثم 4.09% سنة 1996، غير أن هذا التحسن عرف بعض التذبذب سنة 1997 التي سجلت 1.09%. في المقابل، حقق الاقتصاد سنة 1998 أعلى معدل خلال هذه المرحلة بلغ 5.10%، قبل أن يتراجع سنة 1999 إلى 3.2.%

وخلال الفترة 2000–2005، اتسم النمو بالتحسن النسبي والاستقرار، حيث سجل 3.8% سنة 2000 و3% سنة 2001، ثم ارتفع بشكل واضح ليبلغ 5.4% سنة 2002، ويصل إلى أعلى مستوى له في السلسلة سنة 2003 بنسبة 6.5%. وبعد ذلك سجل 4.5% سنة 2004 و5.4% سنة 2005، ما يعكس استفادة الاقتصاد من تحسن أسعار النفط وتوسع الإنفاق العمومي.

أما الفترة 2006–2009، فقد عرفت تراجعًا تدريجيًا في وتيرة النمو، حيث سجل 2.9% سنة 2006، ثم 3.1% سنة 2007، و2.5% سنة 2008، قبل أن ينخفض إلى 1.2% سنة 2009، نتيجة تأثير الأزمة المالية العالمية وتراجع أسعار النفط.

وخلال الفترة 2010–2014، سجل الاقتصاد تحسنًا نسبيًا، حيث بلغ 4.8% سنة 2010، ثم تراجع إلى 3% سنة 2011، و2.4% سنة 2012، و2.6% سنة 2013، قبل أن يرتفع مجددًا إلى 4.1% سنة 2014، ما يعكس استمرار التأثر بتقلبات قطاع المحروقات.

أما الفترة 2015–2019، فقد اتسمت بالضعف التدريجي في النمو، حيث سجل 3.2% سنة 2015، و3.9% سنة 2016، ثم تراجع بشكل واضح إلى 1.5% سنة 2017، و1.4% سنة 2018، و0.9% سنة 2019، وهو أدنى مستوى خلال هذه المرحلة، نتيجة انخفاض أسعار النفط وضعف الديناميكية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات.

وفي سنة 2020، سجل الاقتصاد انكماشًا حادًا بلغ –5% بسبب تداعيات جائحة كوفيد–19 وانخفاض الطلب العالمي على الطاقة. بعد ذلك عاد الاقتصاد إلى التعافي، حيث سجل 3.8% سنة

2021، و3.6% سنة 2022، ثم ارتفع إلى 4.1% سنة 2023، قبل أن يستقر عند 3.7% سنة 2024.

الفرع الاول: تطور البطالة

يمثل الشكل الموالي تطور البطالة خلال الفترة 1991-2024.

الشكل رقم (2): تطور البطالة

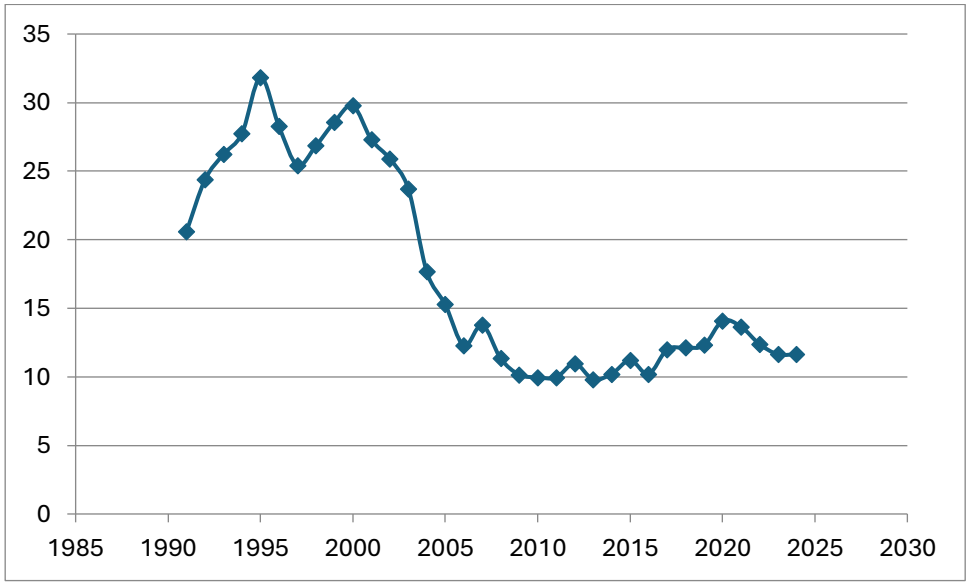

المصدر : قاعدة البيانات بنك الدولي

يتبين من تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1991-2024) أن الاقتصاد الوطني عرف خلال التسعينات مساراً تصاعدياً حاداً ومستمراً، حيث ارتفع المعدل من 20.6% سنة 1991 إلى 24.38%سنة 1992 ثم 26.23% سنة 1993، قبل أن يتسارع الارتفاع ليبلغ 27.74% سنة 1994 ويصل إلى ذروته الأولى عند 31.84% سنة 1995، وهو ما يعكس دخول سوق العمل في حالة اختلال هيكلي عميق خلال هذه المرحلة.

ورغم انخفاض البطالة إلى 28.268% سنة 1996 و25.43% سنة 1997، فإن الاتجاه العام بقي غير مستقر، حيث ارتفعت مجدداً إلى 26.85% سنة 1998 ثم 28.575% سنة 1999، لتصل إلى 29.77% سنة 2000. هذا يعكس غياب مسار انخفاض مستدام وبقاء البطالة عند مستويات مرتفعة خلال الفترة.

ومع بداية الألفية، يظهر تحول تدريجي في الاتجاه العام نحو الانخفاض، حيث تراجعت البطالة إلى 27.3%سنة 2001 ثم 25.9%سنة 2002 و 23.72%سنة 2003، لتتسارع وتيرة التحسن لاحقاً إلى 17.65%سنة 2004 و 15.27%سنة 2005 .ويستمر هذا المنحنى التنازلي ليبلغ 12.27%سنة 2006، مع تسجيل ارتفاع طفيف إلى 13.79%سنة 2007، قبل أن يستأنف الانخفاض إلى 11.33%سنة 2008 و 10.16%سنة 2009، ليستقر المعدل عند حدود 9.96% خلال سنتي 2010 و2011، وهو ما يمثل أدنى مستويات البطالة المسجلة خلال هذه المرحلة.

ابتداءً من 2012، يتسم المسار بنمط من الاستقرار النسبي مع تذبذبات محدودة حول عتبة 10%، حيث سجلت البطالة 10.97%سنة 2012 ثم تراجعت إلى 9.82%سنة 2013، قبل أن ترتفع مجدداً إلى 10.207%سنة 2014 ثم 11.206%سنة 2015 لتعود إلى 10.202%سنة 2016، ما يعكس حالة توازن غير مستقر في سوق العمل دون اتجاه واضح مستدام.

أما خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2020، فقد اتجه المنحنى نحو التصاعد التدريجي، حيث بلغت البطالة 12%سنة 2017 ثم 12.112%سنة 2018 و 12.302%سنة 2019، قبل أن تسجل قفزة معتبرة إلى 14.08%سنة 2020، وهو أعلى مستوى منذ بداية الألفية، بما يعكس تعرض الاقتصاد لصدمة خارجية وداخلية قوية أثرت بشكل مباشر على التشغيل.

وخلال الفترة الأخيرة (2021-2024)، يتضح اتجاه تصحيحي تدريجي نحو الانخفاض، حيث تراجعت البطالة إلى 13.656%سنة 2021 ثم 12.382%سنة 2022، واستقرت نسبياً عند 11.645%سنة 2023 و 11.655%سنة 2024، ما يشير إلى تعافٍ جزئي في سوق العمل، دون بلوغ مستويات ما قبل 2014، بما يعكس استمرار وجود اختلالات هيكلية كامنة تحد من سرعة التحسن.

الفرع الاول: تطور الانفتاح التجاري

يمثل الشكل الموالي تطور الانفتاح التجاري خلال الفترة 1991-2024.

الشكل رقم (3): تطور الانفتاح التجاري

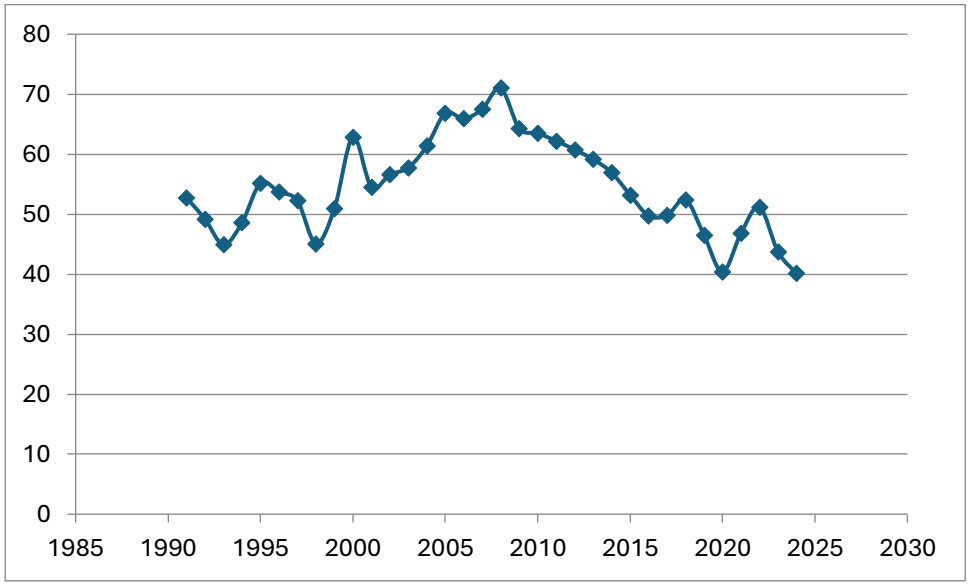

المصدر : قاعدة البيانات بنك الدولي

يتضح من تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1991–2024) وجود مسار غير خطي يتسم بالتذبذب حول اتجاه عام متوسط مع ثلاث مراحل رئيسية.

خلال التسعينات (1991–2000) سجل المؤشر مستويات متقلبة، حيث انخفض إلى 44.92% سنة 1993 ثم ارتفع تدريجياً ليصل إلى 62.86% سنة 2000، ما يعكس بداية انفتاح تجاري تدريجي مع عدم الاستقرار.

في الفترة 2001–2008، ارتفع الانفتاح التجاري بوضوح، حيث انتقل من 54.53% سنة 2001 إلى ذروة بلغت 71.03% سنة 2008، وهو أعلى مستوى في السلسلة، ما يعكس توسع المبادلات الخارجية وارتفاع الاعتماد على التجارة الخارجية خلال هذه المرحلة.

ابتداءً من 2009، دخل المؤشر في مسار تراجعي مع تذبذب، حيث انخفض إلى 63.49% سنة 2010 و59.15% سنة 2013، ثم إلى 40.13% سنة 2024، مع تسجيل بعض الارتفاعات المؤقتة مثل 67.55% سنة 2007 و66.84% سنة 2005 و52.44% سنة 2018، ما يعكس تراجع نسبي في درجة الانفتاح التجاري خلال السنوات الأخيرة مقارنة بسنة 2008.

المطلب الثاني: التعريف بمنهجية الدراسة

يهدف هذا المطلب إلى عرض المنهجية المعتمدة في الدراسة من خلال التطرق إلى السلاسل الزمنية، بدءاً بدراسة استقراريتها واختبار جذر الوحدة وتعريف نموذجARDL .

الفرع الأول: استقرارية السلاسل

دراسة استقرارية السلاسل الزمنية : تعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية خطوة أولية لابد القيام وذلك لعدة أسباب نذكر منها ما يلي[1]:

- إذا كانت السلسة الزمنية غير مستقرة: فهذا يعني أنها ستمكننا بدراسة الظاهرة قيد الفترة الدراسة الحالية فقط، مما يجعل السلسلة الزمنية تدور في حلقة معينة، كما أنه لا يمكننا تعميم النتيجة على فترات زمنية أخرى، ولا نستطيع استخدامه في أغراض التنبؤ ذلك لأن السلسلة الزمنية الغير مستقرة، ستكون ذات قيمة عملية ضعيفة جدا. بالإضافة إلى هذا قد نقع في مشكلة الانحدار الزائف أين يكون لدينا معامل تحديد R^2 مرتفع، وقيمة إحصائية ستيودنتT تعطي نتائج معنوية، ولكن النتيجة قد لا يكون لها معنى اقتصادي، هذا يأتي من أن نتائج الانحدار قد لا تكون متسقة. مما يجعل نتائج الاختبارات الإحصائية غير صحيحة؛
- أما السلاسل الزمنية المستقرة تكون الصدمات مؤقتة، وتأثيرهم عبر الزمن سوف يتلاشى كما تعود لقيم المتوسط في المدى الطويل.

ولمعرفة استقراريه السلاسل الزمنية يمكن أن يتبن لنا ذلك من خلال المنحنى البياني، أو التطرق إلى استخدام اختبارات الكشف عن جذر الوحدة، حيث تساعدنا هذه الاختبارات في تحديد الطريقة الملائمة لجعل السلسلة مستقرة. ومن أجل فهم هذه الاختبارات لا بد من التفريق من معرفة أنواع النماذج غير المستقرة.

ولاختبار استقرارية السلاسل يتم الاعتماد على: [2]

- **اختبار "ديكي- فولر المطور" (ADF)**

طور اختبار ديكي فولر (ADF test 1981) ويرتكز هذا الاختبار على الفرضية وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى:

$$=\lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \, \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots (4) \Delta Y_t$$

[1] بن صغير فاطمة الزهراء، تكنولوجيا الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2015، أطروحة دكتوراه علوم في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، القطب الجماعي قليعة، الجزائر، ص 145.

[2] محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، 2011، ص 210-212.

$$=\lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j\, \Delta Y_{t-j} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots (5) \Delta Y_t$$

$$=\lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j\, \Delta Y_{t-j} + c + b_t + \varepsilon_t \dots (6) \Delta Y_t$$

إن اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبار، DF بحيث يستخدم الفروق ذات الفجوات الزمنية ΔY_{t-j+1} حيث: $\Delta Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$ ، $\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$ ...الخ، ويتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي.

- **اختبار فيليبس- بيرون**

يعتبر هذا الاختبار غير معلمي يأخذ في الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء حيث يسمح بالغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية ويعتمد نفس التوزيعات الحدية لاختباري DF وADF، ويتم وفق أربع مراحل أساسية:

- تقدير النماذج الأساسيّة الثلاثة لاختبار ديكي فولر بطريقة المربعات الصّغرى ols، مع حساب الإحصائيات الموافقة؛
- تقدير التباين قصير المدى: $^2\delta = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^{n} e^2$ حيث: e_t تمثل البواقي؛
- تقدير العامل المصحح δ_t^2 ويسمى التباين طويل المدى ويتم استخراجه من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة حيث:

$$1-\frac{i}{l+1}) \frac{1}{N} \sum_{t=i+1}^{n} e_t e_{t-i} \delta_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^{n} e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^{i} ($$

من أجل تقدير هذا التباين من الضروري إيجاد عدد التأخيرات L حيث: L عدد التأخيرات المقدرة بدلالة عدد المشاهدات الكلية T على النحو التالي: $L=4(\frac{n}{100})^{2/9}$؛

- حساب إحصائية فيليبس بيرون **(pp)** كما يلي:

$$t_{\omega 1} = \sqrt{k} \times \frac{(\omega_1 - 1)}{\delta_{\omega_1}} + \frac{n(k-1)\delta_{\omega_1}}{\sqrt{k}}$$

وتقارن هذه الإحصائية بالقيم الحرجة لجدول ماك كينون MacKinnon ، حيث تساوي تقريبًا الواحد عندما تكون الأخطاء تشويشًا أبيض.

الفرع الثاني: تعريف بنموذج الدراسة

تم تطوير باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Autoregressive Distributed Lag, ARDL) من قبل كل من Pesaran et Shin (1995), Pesaran et al

((2001))[1] ويتم تقدير نموذج ARDL إذا كانت مستقرة عند المستوى أو مستقرة عند الفرق الأول أو خليط بينهم[2]، وتكون الصيغة العامة لنموذج ARDL على الشكل التالي: [3]

$$\Delta Y_t = a_0 + a_{1t} + \sum_{i=1}^{p} a_{2i}\,\Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} a_{3i}\,\Delta X_{1t-i} + a_4\,\Delta X_{2t-i} + a_5 X_{t-1} + \varepsilon_{1t} \dots\dots (1)$$

$$\Delta X_t = \beta_0 + \beta_{1t} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{2i}\,\Delta X_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} a_{3i}\,\Delta X_{1t-i} + a_4\,\Delta Y_{t-i} + a_5 X_{t-1} + \varepsilon_{2t} \dots\dots (2)$$

حيث أن:

- C: الحد الثابت؛
- Δ: الفروق من الدرجة الأولى؛
- $q_1, q_2,\dots,q_k$: فترات إبطاء للمتغيرات المفسرة $x_1, x_2,\dots,x_k$ على التوالي؛
- P: فترة إبطاء المتغير التابعY؛
- a_{2i}, a_{3i}: معامل العلاقة قصيرة المدى؛
- a_{4i}, a_{5i}: معامل العلاقة طويلة المدى؛
- ε_t: حد الخطي العشوائي.

للتحقق من وجود علاقة التكامل المشترك بين معدل البطالة والمتغيرات الاقتصادية، تم اعتماد اختبار الحدود ضمن باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Autoregressive Distributed Lag, ARDL)، والذي يعتمد على مقارنة إحصائية فيشر (F-Statistic) المحسوبة

[1] Tariku Lorato and other, Unintended structural transformation and growth in Ethiopia: An autoregressive distributed lag (ARDL) model approach, Journal of Innovation and Entrepreneurship, V°14, N° 55, 2025, p 20.

[2] M. HASHEM PESARAN ET AL, BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS, JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS, VOL 16, ISSUE 03, 2001, p 299. https://www.academia.edu/10990889/Bounds_testing_approaches_to_the_analysis_of_level_relationships

[3] Angeliki N. Menegaki, The ARDL Method in the Energy-Growth Nexus Field; Best Implementation Strategies, Economies, Vol 07, issue 105, 2019, p 03.

بالقيم الحرجة الجدولية التي قدمها Pesaran وآخرون. ويتم اختبار التكامل المشترك وفق فرضيتين أساسيتين[1]:

الفرضية الصفرية :(H0) عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

$=\alpha_2=\alpha_3=\alpha_4=\alpha_5=\alpha_6=0\alpha_1$

الفرضية البديلة :(H1) وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

$=\alpha_2=\alpha_3=\alpha_4=\alpha_5=\alpha_6=0\alpha_1$

إذا كانت: [2]

- **Fupper critical<Fcal** تقبل الفرضية البديلة أي وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.
- **Fupper critical>Fcal** تقبل الفرضية الصفرية أي عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات؛
- **Fupper value>Fcal>Flower critical** نتيجة الاختبار تكون غير محددة (منطقة الشك).

المبحث الثاني: اثر الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة في الجزائر

يعد الانفتاح التجاري من أهم السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، لما له من تأثير على مختلف مؤشرات التنمية المستدامة، خاصة النمو الاقتصادي والبطالة. ومن هذا المنطلق، سيتم في هذا المبحث دراسة أثر الانفتاح التجاري على بعض النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1991-2024)، وذلك بالاعتماد على نموذج ARDL لتحليل العلاقة في الأجلين القصير والطويل.

المطلب الأول: قياس أثر الانفتاح التجاري على البعد الاقتصادي (النمو الاقتصادي) في الجزائر

[1] Zeghiche Meriem, Bouabid Miloud, The Impact of Selected Economic Variables on Unemployment Rates in Algeria: An Empirical Study, Industrial Economics Review, VOL 15, N 01, 2025, P 82.

[2] Abdelaziz TAIBA, Nacer eddine KARAACHIRA, Sarra BOUGUESRI, INFLUENCE OF INFLATION ON OUTPUT FLUCTUATIONS: EMPIRICAL STUDY IN CASE OF ALGERIA USING ARDL MODEL, Les Cahiers du Cread, - Vol. 37 - n° 02, 2021, p 116.

يهدف هذا المبحث إلى قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991-2024) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Autoregressive Distributed Lag, ARDL)

الفرع الأول: التعريف بمتغيرات ونموذج الدراسة

1- التعريف بمتغيرات

تم اختيار متغيرات هذه الدراسة بالاعتماد على النظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى والاعتماد على الدراسات السابقة بالدرجة الثانية المتعلقة بموضوع أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي:

- **المتغير التابع:**

النمو الاقتصادي: ومعبر عنه بمعدل النمو السنوي لإجمالي الناتج هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية.

- **المتغيرات المستقلة:**

الانفتاح التجاري: التجارة هي مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات مُقاسة كحصة من إجمالي الناتج المحلي.

الاستثمار المحلي: ومعبر عنه بإجمالي تكوين رأس المال الثابت (إجمالي الاستثمار المحلي سابقاً) تحسينات الأراضي (الأسوار والخنادق وقنوات تصريف المياه، الخ)، ومشتريات الآلات والماكينات والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وما شابه، بما في ذلك المدارس، والمكاتب، والمستشفيات، والمساكن الخاصة، والمباني التجارية والصناعية. وطبقا لنظام الحسابات القومية لعام 1993، فإن صافي اقتناء النفائس يندرج أيضا ضمن تكوين رأس المال.

الجدول 2 تعريف المتغيرات ووحدات القياس ومصادر البيانات

الرمز	اسم المتغير	التعريف وطريقة القياس	الوحدة/التحويل	الإشارة المتوقعة	مصدر البيانات
GDP	نمو الناتج المحلي الحقيقي	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	نسبة مئوية،	موجب (+)	بيانات البنك الدولي
TRD	الانفتاح التجاري	الصادرات + الواردات من السلع والخدمات) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مئوية،	غير محددة مسبقاً	بيانات البنك الدولي
ABFF	الاستثمار المحلي	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مئوية	موجب	بيانات البنك الدولي

المصدر: من إعداد الطالبين

2- وصف النموذج

لقياس أثر أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991-2024 يتم صياغة النموذج على النحو التالي:

$$GDP_t = C + \beta_1 ABFF_t + \beta_2 TRD_t + \varepsilon_t \quad .....(1)$$

حيث أن:

- GDP: النمو الاقتصادي؛
- $ABFF$: الاستثمار المحلي؛
- TRD: الانفتاح التجاري؛
- C: الحد الثابت؛
- β_i: معلمة المتغير المستقل؛
- ε_t: حد الخطأ أو المتغير العشوائي.

الفرع الثاني: استقرارية السلاسل الزمنية

للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة تم الاعتماد على اختبار df كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 3: نتائج اختبار الاستقرارية عند المستوى وفق اختبار df

	GDP	TRD	ABFF	
النموذج الأول: بوجود ثابت	0.003	0.43	0.001	**Prob**
النموذج الثاني: بوجود ثابت وقاطع	0.01	0.92	0.01	**Prob**
النموذج الثالث: بدون ثابت وقاطع	0.004	0.43	0.19	**Prob**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews14.

أظهرت نتائج اختبار ديكي فولر (df) أن كل من متغير النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري غير مستقرة المستوى I(0) لان القيمة الاحتمالية أقل من مستوى معنوية 1 %، 5 %، 10% ومنه نقبل الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على وجود جذر الوحدة. أما متغير الاستثمار المحلي مستقر عند المستوى.

الجدول رقم 4: نتائج اختبار الاستقرارية عند الفرق الأول وفق اختبار df

	GDP	TRD	ABFF	
النموذج الأول: بوجود ثابت	0.000	0.000	-	**Prob**
النموذج الثاني: بوجود ثابت وقاطع	0.000	0.000	-	**Prob**
النموذج الثالث: بدون ثابت وقاطع	0.01	0.000	-	**Prob**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews14

أظهرت نتائج اختبار ديكي فولر أن كل متغيرات مستقرة عند الفرق الاول ان القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 1 %، 5 %، 10% ومنه نقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص عدم وجود جذر الوحدة.

يعود اختيار منهجية ARDL واختبار الحدود إلى ملاءمتهما للسلاسل الزمنية ذات درجات تكامل مختلطة وحجم العينة المحدود، إضافة إلى قدرتهما على التمييز بين علاقات الأجلين القصير والطويل في آن واحد. بعد التأكد من أن جميع المتغيرات مدمجة من الرتبة صفر أو واحد وعدم وجود أي متغير من الرتبة الثانية، يتم تقدير نموذج ARDL غير المقيَّد لكل معادلة، ثم حساب إحصائية F لاختبار الفرضية الصفرية المتمثلة في عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (أي أن معاملات حدود المستوى تساوي صفرا). تتم مقارنة القيمة المحسوبة لإحصاء F بالحدود الحرجة التي اقترحها Pesaran وآخرون، فإذا تجاوزت القيمة المحسوبة الحد الأعلى تُرفض فرضية انعدام التكامل المشترك، ويُستنتج وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، بينما يؤدي انخفاض القيمة المحسوبة عن الحد الأدنى إلى قبول الفرضية الصفرية. وفي حالة وقوع إحصاء F بين الحدين، تكون النتائج غير حاسمة ويستلزم الأمر مزيدا من الفحص أو توسيع العينة.

الفرع الثالث: تقدير نموذج Ardl

ولتحديد اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج (ARDL) الذي يقيس العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل وفق المعادلة التالية:

1- تحديد فترات الإبطاء المثلى:

يبين الشكل الموالي درجة الابطاء المثلى:

الشكل رقم (4): تحديد فترة الإبطاء المثلى

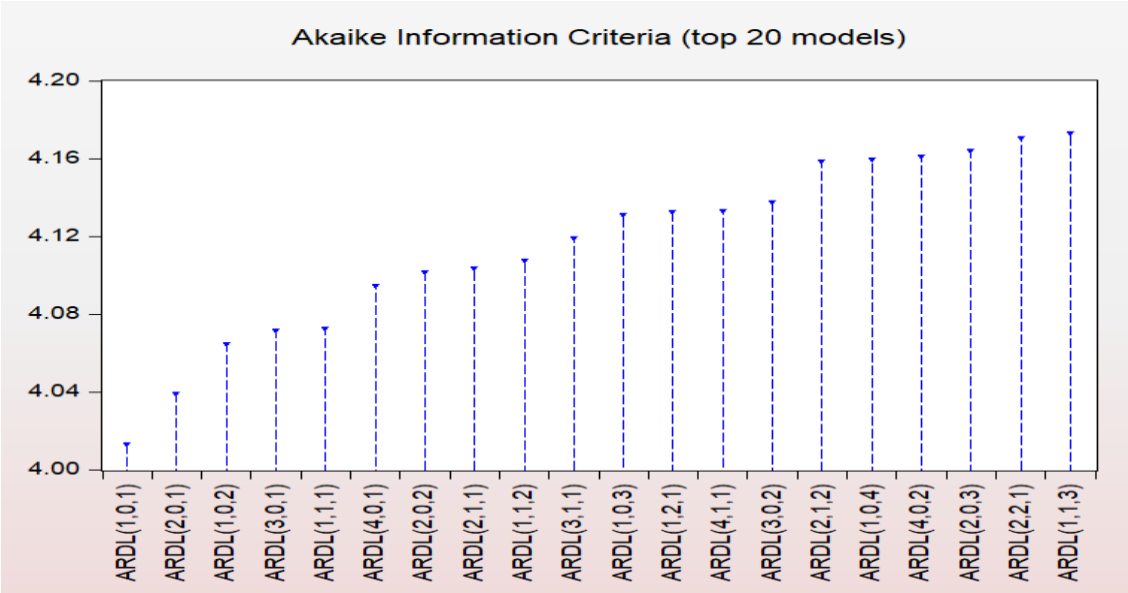

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews14

بينت نتائج الشكل أن فترات الإبطاء المثلى وفق نموذج هي Ardl (1,0, 1) وذلك بالاعتماد على معيار (Akaike) وتبلغ قيمته (4,013).

2- نتائج اختبار الحدود The Bound Test:

للتأكد من وجود تكامل المشترك بين المتغيرات المستقلة والنمو الاقتصادي في الجزائر تم الاعتماد اختبار الحدود (F-Bounds Test) كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم 5: نتائج اختبار الحدود (The Bound Test)

Bounds Tests

Null hypothesis: No levels relationship
Number of dynamic cointegrating variables: 2
Deterministics: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 33

Test Statistic	Value
F-statistic	8.893872

Bounds Critical Values

	Sample Size	10%	5%	1%
I(0)	30	2.915	3.538	5.155
I(1)	30	3.695	4.428	6.265
I(0)	35	2.845	3.478	4.948
I(1)	35	3.623	4.335	6.028
I(0)	Asymptotic	2.630	3.100	4.130
I(1)	Asymptotic	3.350	3.870	5.000

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews14

بينت نتائج الجدول أعلاه أن القيمة إحصائية لفيشر (8,89)=F أكبر من القيم الجدولية للحدود العليا والدنيا عند جميع مستويات معنوية الإحصائية 5%، 10%، ومنه يتم قبول الفرض البديل (H_1) الذي يؤكد وجود تكامل مشترك بين كل من الانفتاح التجاري والاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

3- تقدير نموذج ARDL:

الجدول رقم 6: نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 05/24/26 Time: 22:05
Sample: 1992 2024
Included observations: 33
Lag selection: Automatic (deplags=4, reglags=4)
Selected model: ARDL(1,0,1) using AIC (100 models evaluated)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Distributed-lag Regressors				
Dependent				
GDP(-1)	0.232717	0.152187	1.529157	0.1374
Independent				
ABFF	0.181673	0.058534	3.103706	0.0043
TRD	0.150289	0.069611	2.158973	0.0396
TRD(-1)	-0.165102	0.077871	-2.120201	0.0430
Deterministic Regressors				
C	2.241154	2.672844	0.838490	0.4089

R-squared	0.416377	Mean dependent var	2.800000
Adjusted R-squared	0.333002	S.D. dependent var	2.258041
S.E. of regression	1.844141	Akaike info criterion	4.200631
Sum squared resid	95.22392	Schwarz criterion	4.427375
Log likelihood	-64.31041	Hannan-Quinn criter.	4.276923
F-statistic	4.994043	Durbin-Watson stat	2.040040
Prob(F-statistic)	0.003633		

*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews14

تبين نتائج الجدول أعلاه، أن قيمة احصائية فيشر المحسوبة (P=0.00) أقل من مستوى المعنوية (5%) ومنه نقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج **ARDL** معنوي إحصائيا ويمكن الاعتماد عليه في عملية التحليل الاحصائي والاقتصادي. وبلغت قيمة معامل التحديد R^2=0,4163 مما يعني أن كل من الانفتاح التجاري والاستثمار المحلي يفسر 41,63 % من التغير في النمو الاقتصادي أما النسبة المتبقية تفسرها متغيرات أو عوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

4- الاختبارات التشخيصية:

لتأكد من صلاحية النموذج المقدر تم اجراء اختبارات التالية:

- **عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity Test: ARCH):**

الجدول رقم 7: نتائج اختبارات عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.151502	Prob. F(1,30)	0.6999
Obs*R-squared	0.160791	Prob. Chi-Square(1)	0.6884

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews14

بينت نتائج الجدول أن قيمة احتمالية لاختبار تجانس التباين، أكبر من مستوى المعنوية (5%)، وبالتالي نقبل الفرضة الصفرية (H_0)، ومنه النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.

- **مشكل الارتباط الذاتي:**

الجدول رقم 8: نتائج اختبارات الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.628059	Prob. F(2,26)	0.5415
Obs*R-squared	1.520828	Prob. Chi-Square(2)	0.4675

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews14

بينت نتائج الجدول أن قيمة احتمالية لاختبار الارتباط الذاتي، أكبر من مستوى المعنوية (5%)، وبالتالي نقبل الفرضة الصفرية (H_0) التي تنص على أن النموذج لا يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

- **التوزيع الطبيعي**

الشكل رقم 5: اختبار التوزيع الطبيعي

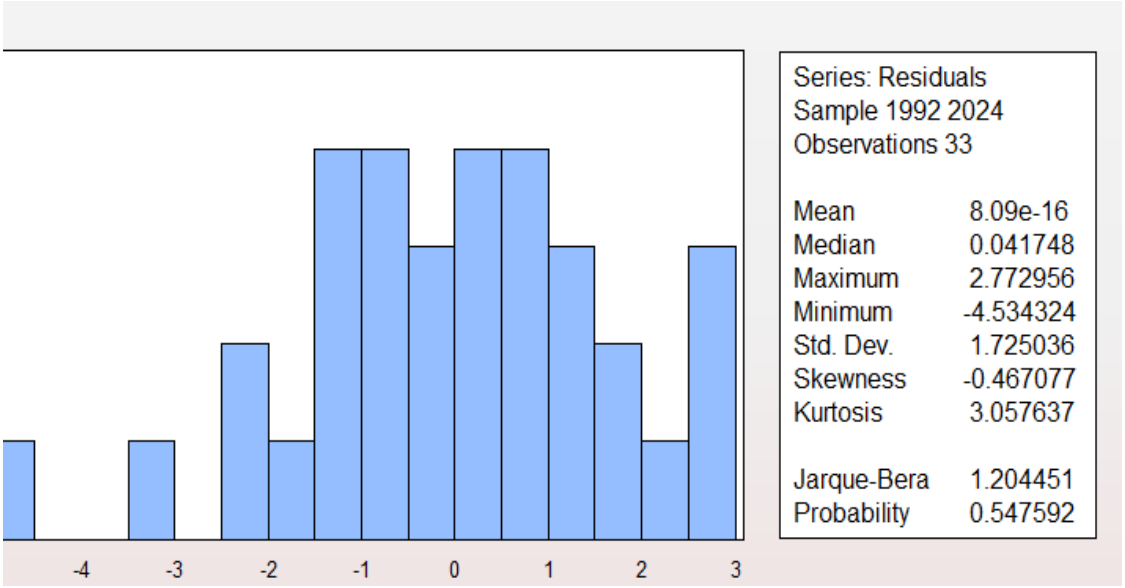

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews14

بينت نتائج الشكل أن احتمال إحصائية جاك-بيرا Jarque-Bera أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- **اختبار الشكل الدالي Ramsey Reset**

باستخدام برنامج eviews تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 9: نتائج اختبار (Ramsey Reset)

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: GDP GDP(-1) ABFF TRD TRD(-1) C

	Value	df	Probability
t-statistic	1.050105	27	0.3030
F-statistic	1.102721	(1, 27)	0.3030
Likelihood ratio	1.320975	1	0.2504

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews14

نلاحظ أن قيمة Prob للإحصائية F أكبر من 5%، ومنه نقبل الفرضية الصفرية، وبالتالي لا تعاني من مشكلة التوصيف.

- **اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:**

للتحقق من استقرار معاملات النموذج عبر الزمن، تم استخدام اختباري المجموع التراكمي (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares).

الشكل رقم (6): اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

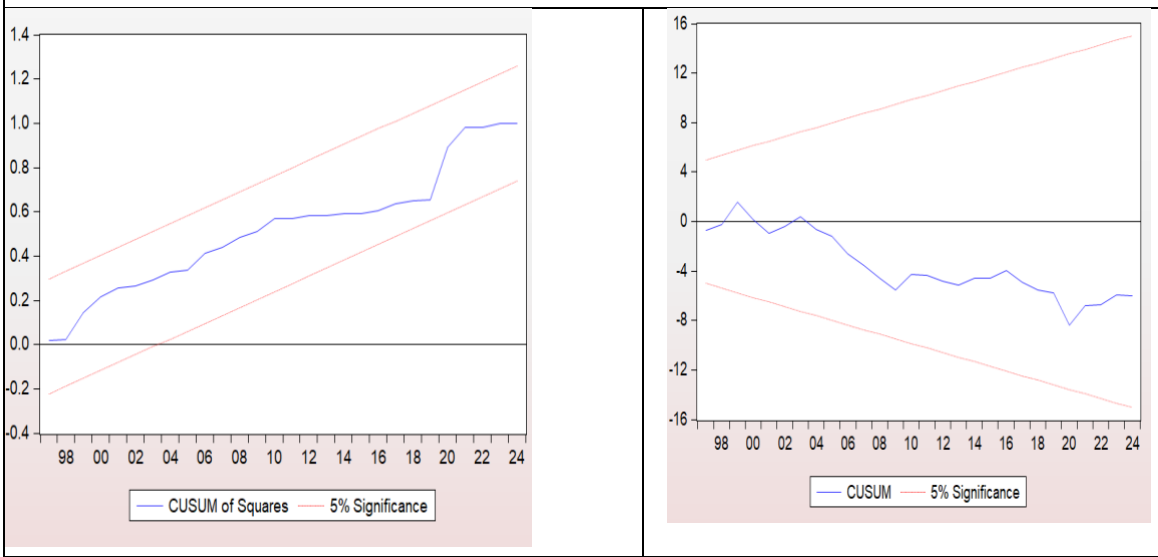

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews14

بينت نتائج اختبار (CUSUMS OF SQUARES , CUSUM)، أن الشكل البياني لإحصاء الاختبارين يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، ما يدل استقرارية المعلمات النموذج في الأجلين القصير الطويل.

5- تقدير العلاقة القصيرة وطويلة الأجل

يتم في هذا العنصر تقدير أثر بين الانفتاح التجاري والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى الطويل والقصير:

- **تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل**

الجدول رقم 10: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 05/24/26 Time: 22:07
Sample: 1992 2024
Included observations: 33
Lag selection: Automatic (deplags=4, reglags=4)
Selected model: ARDL(1,0,1) using AIC (100 models evaluated)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Cointegrating Equation				
COINTEQ	-0.767283	0.122258	-6.275918	0.0000
Short-run Regressors: Linear (Independent)				
D(TRD)	0.150289	0.064269	2.338430	0.0260

R-squared	0.595999	Mean dependent var	0.148485
Adjusted R-squared	0.582967	S.D. dependent var	2.713982
S.E. of regression	1.752638	Akaike info criterion	4.018813
Sum squared resid	95.22392	Schwarz criterion	4.109510
Log likelihood	-64.31041	Hannan-Quinn criter.	4.049330
F-statistic	45.73256	Durbin-Watson stat	2.040040
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews14

تبين نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ تبلغ قيمة هذا المعامل (0,76) =CointEq(-1)، وهو سالب ومعنوي إحصائيا (P=0.00000) عند مستوى 5% كما أن إشارته سالبة (-)، مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات المستقلة والنمو الاقتصادي. وتبين قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ أن النمو الاقتصادي يعتدل نحو قيمته التوازنية بنسبة 0,76%. كما بينت النتائج انه توجد علاقة قصيرة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر، أي كلما زاد الانفتاح التجاري بنسبة 1% سيزيد النمو الاقتصادي بنسبة 0,15.

- **تقدير العلاقة طويلة المدى:"**

الجدول رقم 2: تقدير العلاقة الطويلة المدى

Cointegrating Specification

Deterministics: Rest. constant (Case 2)

CE = GDP(-1) - (0.236775*ABFF - 0.019306*TRD(-1) + 2.920897)

Cointegrating Coefficients

Deterministics: Rest. constant (Case 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ABFF	0.236775	0.088459	2.676670	0.0119
TRD(-1)	-0.019306	0.069742	-0.276813	0.7838
C	2.920897	3.665376	0.796889	0.4318

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews14

بينت النتائج العلاقة المدى الطويل:

- نقبل الإشارة الموجبة لمعلمة المتغير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي لان القيمة الاحتمالية (prob=0.01) اقل من 5%، والتي تدل على وجود علاقة طردية بينالاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي بحيث إذا زاد الاستثمار المحلي بنسبة 1% سيزيد النمو الاقتصادي بنسبة 0,23.
- لا يؤثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

المطلب الثاني: قياس أثر الانفتاح التجاري على البعد الاجتماعي (البطالة) في الجزائر

يهدف هذا المبحث إلى قياس أثر الانفتاح التجاري على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1991-2024) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Autoregressive Distributed Lag, ARDL)

الفرع الاول: التعريف بمتغيرات ونموذج الدراسة

1- التعريف بمتغيرات

تم اختيار متغيرات هذه الدراسة بالاعتماد على النظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى والاعتماد على الدراسات السابقة بالدرجة الثانية المتعلقة بموضوع أثر الانفتاح التجاري على البطالة، وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي:

- **المتغير التابع: البطالة.**
- **المتغيرات المستقلة:**

- الانفتاح **التجاري:** التجارة هي مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات مُقاسة كحصة من إجمالي الناتج المحلي.
- التطور المالي والمعبر عنه **الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)** ويشير إلى الموارد المالية المقدمة للقطاع الخاص من قبل الشركات المالية، مثل القروض، وشراء الأوراق المالية غير السهمية، والائتمانات التجارية والحسابات المستحقة القبض الأخرى، التي تنشئ مطالبة بالسداد. بالنسبة لبعض البلدان، تشمل هذه المطالبات الائتمان للمؤسسات العامة. تشمل الشركات المالية السلطات النقدية وبنوك الودائع، بالإضافة إلى الشركات المالية الأخرى التي تتوفر فيها البيانات (بما في ذلك الشركات التي لا تقبل الودائع القابلة للتحويل ولكنها تشمل التزامات مثل الودائع لأجل والودائع الادخارية). ومن أمثلة الشركات المالية الأخرى شركات التمويل والتأجير، ومقرضو الأموال، وشركات التأمين، وصناديق التقاعد، وشركات الصرف الأجنبي.
- **الانفاق الحكومي:** المعبر عنه النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة (% من إجمالي الناتج المحلي) وتشمل نفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة (استهلاك الحكومة العامة سابقاً) جميع النفقات الحكومية الجارية على مشتريات السلع والخدمات (بما في ذلك تعويضات العاملين). كما تشمل أيضاً معظم نفقات الدفاع والأمن الوطنيين، ولكنه يستبعد الإنفاق العسكري الحكومي الذي يشكل جزءاً من تكوين رأس المال الحكومي.

- **النمو الاقتصادي:** ومعبر عنه بمعدل النمو السنوي لإجمالي الناتج هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية.

وتم الحصول على هذه بيانات من قاعدة البنك الدولي.

الجدول 12 تعريف المتغيرات ووحدات القياس ومصادر البيانات

الرمز	اسم المتغير	التعريف وطريقة القياس	الوحدة/التحويل	الإشارة المتوقعة	مصدر البيانات
gdp	نمو الناتج المحلي الحقيقي	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	نسبة مئوية	موجب (+)	بيانات البنك الدولي
CH	معدل البطالة	البطالة الكلية (% من إجمالي قوة العمل، حسب تقديرات منظمة العمل الدولية)	نسبة مئوية	سالب	بيانات البنك الدولي
TRD	الانفتاح التجاري	الصادرات + الواردات من السلع والخدمات) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مئوية	غير محددة مسبقاً	بيانات البنك الدولي
$govp$	الانفاق الحكومي	النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة (% من إجمالي الناتج المحلي)	نسبة مئوية	موجب	بيانات البنك الدولي
$PRVT$	التطور المالي	الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي	نسبة مئوية	غير محددة مسبقاً (±)	بيانات البنك الدولي

المصدر: من إعداد الطالبين

2- وصف النموذج

لقياس أثر الانفتاح التجاري على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1991-2024 يتم صياغة النموذج على النحو التالي:

$$CH_t = C + \beta_1 gdp_t + \beta_2 TRD_t + \beta_3 govp_t + \beta_4 PRVT_t + \varepsilon_t \quad .....(1)$$

حيث أن:

- CH: البطالة؛
- gdp: النمو الاقتصادي؛
- TRD: الانفتاح التجاري؛
- $govp$: النمو الاقتصادي؛
- $PRVT$: التطور المالي؛
- C: الحد الثابت؛
- β_i: معلمة المتغير المستقل؛
- ε_t: حد الخطأ أو المتغير العشوائي.

الفرع الاول: استقرارية السلاسل الزمنية

للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة تم الاعتماد على اختبار DF كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 13: نتائج اختبار الاستقرارية عند المستوى وفق اختبار DF

	CH	PRVT	GOVP	
النموذج الأول: بوجود ثابت	0.84	0.000	0.35	**Prob**
النموذج الثاني: بوجود ثابت وقاطع	0.70	0.000	0.6	**Prob**
النموذج الثالث: بدون ثابت وقاطع	0.30	0.005	0.72	**Prob**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews14.

أظهرت نتائج اختبار اختبار ديكي فولر أن كل المتغيرات غير مستقرة المستوى I(0) لان القيمة الاحتمالية أقل من مستوى معنوية 1 %، 5 %، 10% ومنه نقبل الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على وجود جذر الوحدة. ماعدا متغير التطور المالي مستقر عند المستوى.

الجدول رقم 3: نتائج اختبار الاستقرارية عند الفرق الأول وفق اختبار PP

	CH	PRVT	GOVP	
Prob	0.001	-	0.000	**النموذج الأول: بوجود ثابت**
Prob	0.008	-	0.004	**النموذج الثاني: بوجود ثابت وقاطع**
Prob	0.000	-	0.000	**النموذج الثالث: بدون ثابت وقاطع**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews14

أظهرت نتائج اختبار اختبار ديكي فولر أن كل متغيرات مستقرة عند الفرق الاول ان القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 1 %، 5 %، 10% ومنه نقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص عدم وجود جذر الوحدة.

يعود اختيار منهجية ARDL واختبار الحدود إلى ملاءمتهما للسلاسل الزمنية ذات درجات تكامل مختلطة وحجم العينة المحدود، إضافة إلى قدرتهما على التمييز بين علاقات الأجلين القصير والطويل في آن واحد. بعد التأكد من أن جميع المتغيرات مدمجة من الرتبة صفر أو واحد وعدم وجود أي متغير من الرتبة الثانية، يتم تقدير نموذج ARDL غير المقيَّد لكل معادلة، ثم حساب إحصائية F لاختبار الفرضية الصفرية المتمثلة في عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (أي أن معاملات حدود المستوى تساوي صفرا). تتم مقارنة القيمة المحسوبة لإحصاء F بالحدود الحرجة التي اقترحها Pesaranوآخرون، فإذا تجاوزت القيمة المحسوبة الحد الأعلى تُرفض فرضية انعدام التكامل المشترك، ويُستنتج وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، بينما يؤدي انخفاض القيمة المحسوبة عن الحد الأدنى إلى قبول الفرضية الصفرية. وفي حالة وقوع إحصاء F بين الحدين، تكون النتائج غير حاسمة ويستلزم الأمر مزيدا من الفحص أو توسيع العينة.

الفرع الثالث: تقدير نموذج Ardl

ولتحديد اثر الانفتاح التجاري على البطالة في الجزائر باستخدام نموذج (ARDL) الذي يقيس العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل وفق المعادلة التالية:

1- تحديد فترات الإبطاء المثلى:

يبين الشكل الموالي درجة الابطاء المثلى:

الشكل رقم (7): تحديد فترة الإبطاء المثلى

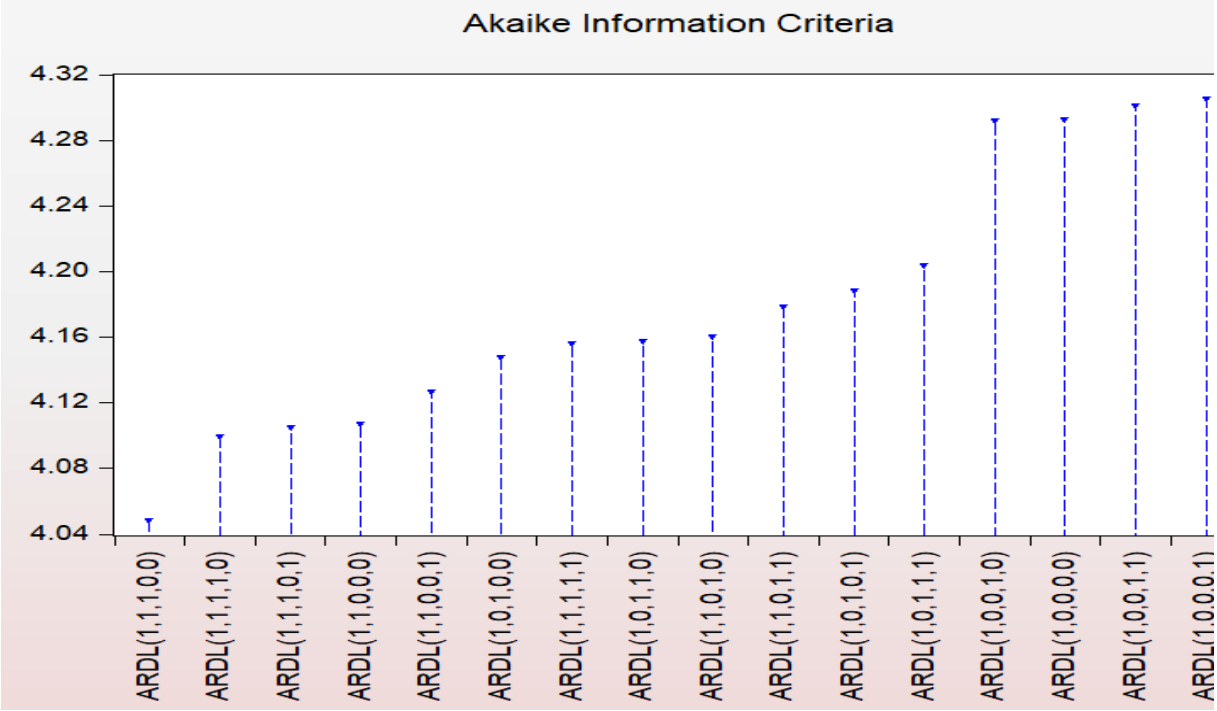

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews14

بينت نتائج الشكل أن فترات الإبطاء المثلى وفق نموذج هي Ardl (1,1,1,0,0) وذلك بالاعتماد على معيار (Akaike) وتبلغ قيمته (4,044).

2- نتائج اختبار الحدود The Bound Test:

للتأكد من وجود تكامل المشترك بين المتغيرات المستقلة والنمو الاقتصادي في الجزائر تم الاعتماد اختبار الحدود (F-Bounds Test) كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم 4: نتائج اختبار الحدود (The Bound Test)

Bounds Tests

Null hypothesis: No levels relationship
Number of dynamic cointegrating variables: 4
Deterministics: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 33

Test Statistic	Value
F-statistic	4.820668

Bounds Critical Values

	Sample Size	10%	5%	1%
I(0)	30	2.525	3.058	4.280
I(1)	30	3.560	4.223	5.840
I(0)	35	2.460	2.947	4.093
I(1)	35	3.460	4.088	5.532
I(0)	Asymptotic	2.200	2.560	3.290
I(1)	Asymptotic	3.090	3.490	4.370

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews14

بينت نتائج الجدول أعلاه أن القيمة إحصائية لفيشر (4,82)=F أكبر من القيم الجدولية للحدود العليا والدنيا عند جميع مستويات معنوية الإحصائية 5%، 10%، ومنه يتم قبول الفرض البديل (H_1) الذي يؤكد وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة والبطالة في الجزائر.

3- تقدير نموذج ARDL:

الجدول رقم 5: نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: CH
Method: ARDL
Date: 05/25/26 Time: 06:48
Sample: 1992 2024
Included observations: 33
Lag selection: Automatic (deplags=1, reglags=1)
Selected model: ARDL(1,1,1,0,0) using AIC (16 models evaluated)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Distributed-lag Regressors				
Dependent				
CH(-1)	0.773367	0.090405	8.554430	0.0000
Independent				
GDP	-0.174027	0.146743	-1.185936	0.2468
GDP(-1)	-0.298193	0.143320	-2.080611	0.0479
TRD	0.001605	0.079402	0.020211	0.9840
TRD(-1)	-0.135789	0.076328	-1.779019	0.0874
PRVT	-0.278398	0.098848	-2.816425	0.0093
GOVP	0.124646	0.192811	0.646469	0.5239
Deterministic Regressors				
C	14.00175	7.959647	1.759092	0.0908

R-squared	0.963848	Mean dependent var	17.53424
Adjusted R-squared	0.953725	S.D. dependent var	7.676290
S.E. of regression	1.651297	Akaike info criterion	4.048216
Sum squared resid	68.16957	Schwarz criterion	4.411006
Log likelihood	-58.79557	Hannan-Quinn criter.	4.170284
F-statistic	95.21658	Durbin-Watson stat	2.148384
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews14

تبين نتائج الجدول أعلاه، أن قيمة احصائية فيشر المحسوبة (P=0.00) أقل من مستوى المعنوية (5%) ومنه نقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج **ARDL** معنوي إحصائيا ويمكن الاعتماد عليه في عملية التحليل الاحصائي والاقتصادي. وبلغت قيمة معامل التحديد R^2=0,9638 مما يعني أن المتغيرات المستقلة يفسر 96,38 % من التغير في البطالة أما النسبة المتبقية تفسرها متغيرات أو عوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

4- الاختبارات التشخيصية:

لتأكد من صلاحية النموذج المقدر تم اجراء اختبارات التالية:

- **عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity Test: ARCH):**

الجدول رقم 17: نتائج اختبارات عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.462022	Prob. F(1,30)	0.5019
Obs*R-squared	0.485349	Prob. Chi-Square(1)	0.4860

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews14

بينت نتائج الجدول أن قيمة احتمالية لاختبار تجانس التباين، أكبر من مستوى المعنوية (5%)، وبالتالي نقبل الفرضة الصفرية (H_0)، ومنه النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.

- **مشكل الارتباط الذاتي:**

الجدول رقم 18: نتائج اختبارات الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.612693	Prob. F(2,23)	0.5505
Obs*R-squared	1.669230	Prob. Chi-Square(2)	0.4340

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews14

بينت نتائج الجدول أن قيمة احتمالية لاختبار الارتباط الذاتي، أكبر من مستوى المعنوية (5%)، وبالتالي نقبل الفرضة الصفرية (H_0) التي تنص على أن النموذج لا يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

- **التوزيع الطبيعي**

الشكل رقم (8): اختبار التوزيع الطبيعي

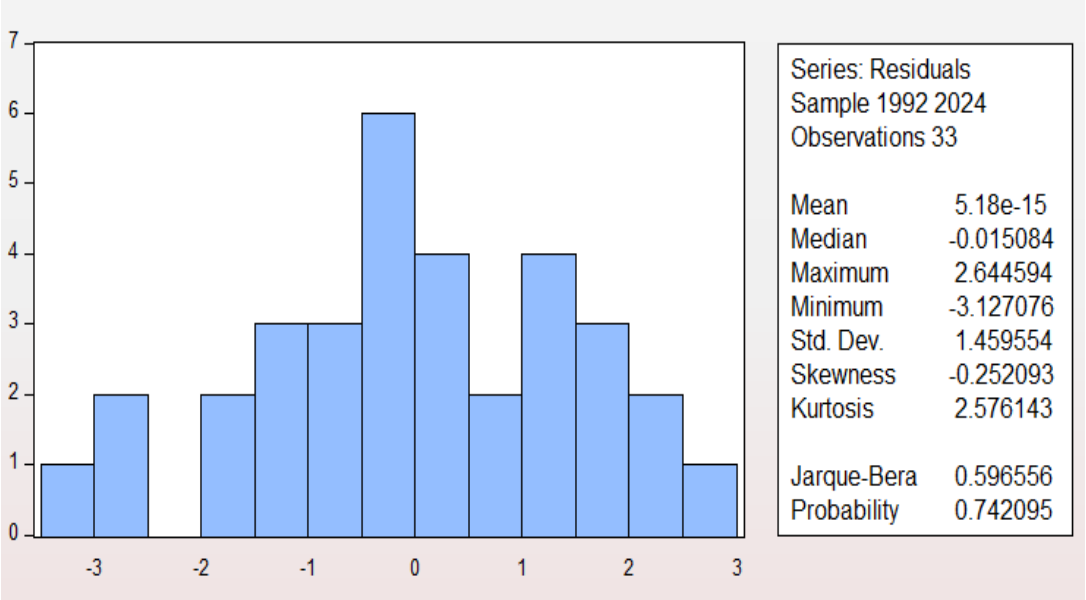

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews14

بينت نتائج الشكل أن احتمال إحصائية جاك-بيرا Jarque-Bera أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- **اختبار الشكل الدالي Ramsey Reset**

باستخدام برنامج eviews تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 19: نتائج اختبار (Ramsey Reset)

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: CH CH(-1) GDP GDP(-1) TRD TRD(-1) PRVT GOVP C

	Value	df	Probability
t-statistic	1.031873	24	0.3124
F-statistic	1.064763	(1, 24)	0.3124
Likelihood ratio	1.432502	1	0.2314

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews14

نلاحظ أن قيمة Prob للإحصائية F أكبر من 5%، ومنه نقبل الفرضية الصفرية، وبالتالي لا تعاني من مشكلة التوصيف.

- **اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:**

للتحقق من استقرار معاملات النموذج عبر الزمن، تم استخدام اختباري المجموع التراكمي (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares).

الشكل رقم (9): اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

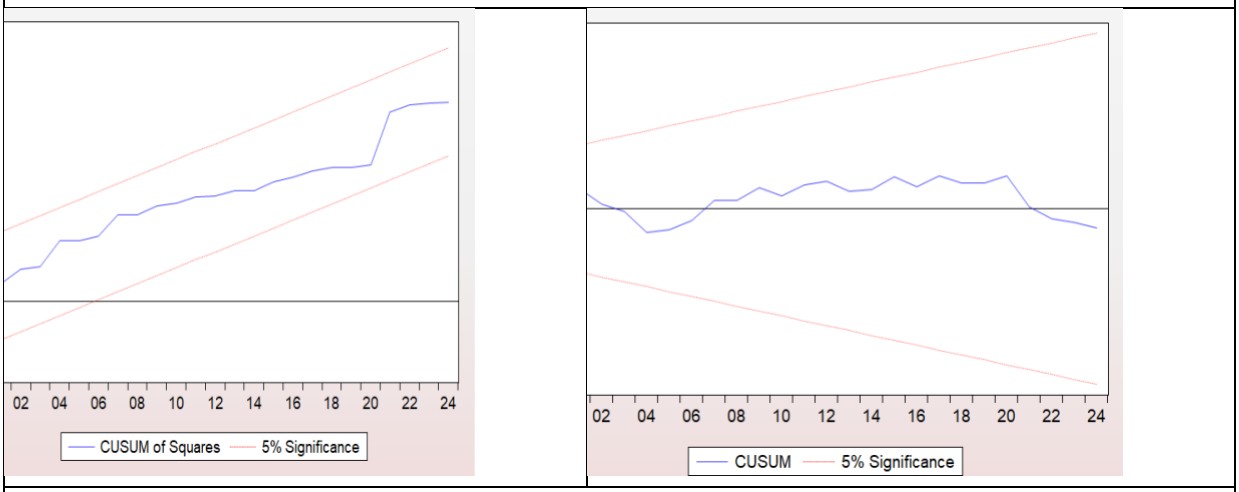

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews14

بينت نتائج اختبار (CUSUMS OF SQUARES , CUSUM)، أن الشكل البياني لإحصاء الاختبارين يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، ما يدل استقرارية المعلمات النموذج في الأجلين القصير الطويل.

5- تقدير العلاقة القصيرة وطويلة الأجل

يتم في هذا العنصر تقدير أثر بين المتغيرات المستقلة والبطالة في الجزائر في المدى الطويل والقصير:

- **تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل**

الجدول رقم 20: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل

Dependent Variable: CH
Method: ARDL
Date: 05/25/26 Time: 06:48
Sample: 1992 2024
Included observations: 33
Lag selection: Automatic (deplags=1, reglags=1)
Selected model: ARDL(1,1,1,0,0) using AIC (16 models evaluated)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Cointegrating Equation				
COINTEQ	-0.226633	0.038468	-5.891418	0.0000
Short-run Regressors: Linear (Independent)				
D(GDP)	-0.174027	0.115684	-1.504338	0.1430
D(TRD)	0.001605	0.057851	0.027740	0.9781

R-squared	0.542457	Mean dependent var	-0.271061
Adjusted R-squared	0.511954	S.D. dependent var	2.157766
S.E. of regression	1.507421	Akaike info criterion	3.745186
Sum squared resid	68.16957	Schwarz criterion	3.881232
Log likelihood	-58.79557	Hannan-Quinn criter.	3.790961
F-statistic	17.78382	Durbin-Watson stat	2.148384
Prob(F-statistic)	0.000008		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews14

تبين نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ تبلغ قيمة هذا المعامل (0,22) =(−1)CointEq، وهو سالب ومعنوي إحصائيا (P=0.00000) عند مستوى 5% كما أن إشارته سالبة (−)، مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات المستقلة والبطالة. وتبين قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ أن البطالة يعتدل نحو قيمته التوازنية بنسبة 0,22%. كما بينت النتائج انه لا توجد علاقة قصيرة المدى.

- **تقدير العلاقة طويلة المدى**

الجدول رقم 21: تقدير العلاقة طويلة المدى

Cointegrating Specification

Deterministics: Rest. constant (Case 2)

CE = CH(-1) - (-2.083635*GDP(-1) - 0.592076*TRD(-1) - 1.228408*PRVT + 0.549991*GOVP + 61.781581)

Cointegrating Coefficients

Deterministics: Rest. constant (Case 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-2.083635	1.200643	-1.735433	0.0937
TRD(-1)	-0.592076	0.213535	-2.772742	0.0098
PRVT	-1.228408	0.260497	-4.715624	0.0001
GOVP	0.549991	0.964341	0.570328	0.5730
C	61.78158	20.40238	3.028156	0.0052

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews14

بينت النتائج العلاقة المدى الطويل:

- لا يؤثر النمو الاقتصادي على البطالة في المدى الطويل.
- نقبل الإشارة السالبة لمعلمة المتغير الانفتاح التجاري على البطالة لان القيمة الاحتمالية (prob=0.00) اقل من 5%، والتي تدل على وجود علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري والبطالة بحيث إذا زاد الانفتاح التجاري بنسبة 1% ينخفض معدل البطالة بنسبة 0,59.
- نقبل الإشارة السالبة لمعلمة المتغير التطور المالي على البطالة لان القيمة الاحتمالية (prob=0.00) اقل من 5%، والتي تدل على وجود علاقة عكسية بين التطور المالي والبطالة بحيث إذا زاد التطور المالي بنسبة 1% ينخفض معدل البطالة بنسبة 1,22.
- لا يؤثر الانفاق الحكومي على البطالة في المدى الطويل.

خلاصة الفصل

خلص هذا الفصل إلى أن متغيرات الدراسة (النمو الاقتصادي، البطالة، والانفتاح التجاري) عرفت تذبذبات واضحة خلال الفترة (1991–2024)، حيث اتسم النمو الاقتصادي بعدم الاستقرار نتيجة اعتماده الكبير على قطاع المحروقات ما يعكس محدودية تنوع القاعدة الانتاجية، بينما سجلت البطالة مستويات مرتفعة خلال التسعينات قبل أن تعرف انخفاضاً تدريجياً ثم عودة للارتفاع في بعض الفترات نتيجة الصدمات الاقتصادية، كما عرف الانفتاح التجاري تذبذبات نتيجة التغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، إضافة إلى تأثره بتقلبات السياسات الاقتصادية.

أما من الناحية القياسية، فقد أظهرت نتائج نموذج ARDL وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري وكل من النمو الاقتصادي والبطالة، وتوصلت نتائج دراسة إلى وجود أثر إيجابي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الأجل القصير وأثر ايجابي للاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، كما بينت النتائج أثر كل من التطور المالي والانفتاح التجاري بشكل سلبي ومعنوي على البطالة في الأجل الطويل، بما يعكس دوره في دعم التشغيل وتحسين أداء سوق العمل ضمن الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

الخاتمة العامة:

خاتمة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الانفتاح التجاري على بعدين أساسيين من أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، هما النمو الاقتصادي والبطالة، خلال الفترة 1991–2024، وذلك من خلال توظيف نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) واختبار الحدود لتقدير العلاقات في الأجلين القصير والطويل. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري وكل من النمو الاقتصادي والبطالة، حيث بيّن نموذج النمو أن الاستثمار المحلي يشكل محركا أساسيا للنمو في المدى الطويل، بينما جاء أثر الانفتاح التجاري في الأجل القصير محدودا نسبيا من حيث الحجم والدلالة الإحصائية في بعض المواصفات. أما نموذج البطالة فبيّن أن الانفتاح التجاري والتطور المالي يرتبطان سلبا وبشكل معنوي بمعدل البطالة على المدى الطويل، بما يعكس قدرة الانفتاح المدعوم بتطور مالي على تحسين أداء سوق العمل ضمن إطار التنمية المستدامة.

ومع ذلك، ينبغي تفسير هذه النتائج في ضوء عدد من القيود المنهجية والعملية. فمن ناحية أولى، اقتصر التحليل التطبيقي على بعدين فقط من أبعاد التنمية المستدامة، هما البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، دون إدراج مؤشرات بيئية أو مؤسسية، وهو ما يحول دون تقديم تقييم شامل لمسار التنمية المستدامة في الجزائر. ومن ناحية ثانية، تم اعتماد نموذج أحادي البلد يعتمد على بيانات سنوية محدودة الحجم، الأمر الذي يحدّ من إمكانية تعميم النتائج على اقتصادات أخرى ويجعل التقديرات حساسة لاختيار فترة الدراسة وطبيعة مصادر البيانات. كما أن الاعتماد على نموذج ARDL منفصل لكل معادلة لا يسمح بإزالة جميع إشكالات السببية العكسية بين الانفتاح والنمو والبطالة والتطور المالي، مما يجعل النتائج ذات طابع ترابطي أكثر منه سببي بالمعنى الدقيق. وبناء على ذلك، يمكن أن تتجه الدراسات المستقبلية نحو توسيع النموذج بإدماج أبعاد بيئية ومؤسسية للتنمية المستدامة، واستغلال نماذج بانل أو نماذج سببية أكثر تطورا كـ VAR الهيكلي أو تقنياتIV–GMM ، بهدف تعميق فهم القنوات التي من خلالها يؤثر الانفتاح التجاري في مسار التنمية المستدامة في الجزائر وفي الاقتصادات الريعية المشابهة.

وبناءً على إشكالية الدراسة، تم اختبار الفرضيات التالية:

أولا: نتائج اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: يوجد أثر إيجابي للانفتاح التجاري على البعد الاقتصادي (النمو الاقتصادي) في المدى الطويل والقصير خلال الفترة (1991–2024). وقد تم قبول هذه الفرضية جزئيًا، حيث تبين أن الأثر كان إيجابيًا في الأجل القصير يساهم الانفتاح التجاري في تحفيز النشاط الاقتصادي عبر زيادة حجم الواردات من السلع الوسيطة والتجهيزات، مما يرفع قدرة المؤسسات الإنتاجية ويُحسن مستويات الإنتاج. كما يؤدي إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال توسع الاستهلاك وتوفر السلع المستوردة بأسعار تنافسية، وهو ما ينعكس إيجابًا على النمو. ، بينما لم يكن معنوي في الأجل الطويل . عكس طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي والمعتمد على المحروقات، حيث لا يتحول الانفتاح التجاري إلى ديناميكية إنتاجية مستدامة بسبب ضعف التنويع الاقتصادي، محدودية القاعدة الصناعية، وضعف الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وبالتالي، فإن مكاسب الانفتاح تبقى ظرفية وغير محولة إلى نمو هيكلي طويل الأجل.
- الفرضية الثانية: تُظهر نتائج تقدير نموذج ARDL–ECM لمعادلة البطالة أن الانفتاح التجاري يمارس أثرا سلبيا ومعنويا على معدل البطالة في الأجل الطويل، في حين يكون تأثيره في الأجل القصير أقل وضوحا وأصغر من حيث القيمة المطلقة في بعض المواصفات. وتدل قيمة معامل الأجل الطويل على أن زيادة مستدامة في نسبة الانفتاح التجاري بمقدار 10 نقاط مئوية ترتبط، في المتوسط، بانخفاض معدل البطالة بحوالي [5.9 نقطة مئوية] نقطة مئوية، مع ثبات العوامل الأخرى، وهو ما ينسجم مع الفرضية القائلة بأن تعمّق الاندماج في الاقتصاد العالمي يمكن أن يخلق فرص عمل جديدة عبر توسيع الصادرات وتنشيط الأنشطة المساندة للتجارة. كما تشير النتائج إلى أن التطور المالي يرتبط هو الآخر سلبا وبشكل معنوي بالبطالة في الأجل الطويل، بما يعكس الدور المحتمل لزيادة الائتمان الموجَّه للقطاع الخاص في دعم الاستثمار وبالتالي خلق فرص عمل إضافية، رغم أن ديناميكيات الأجل القصير قد تظل محدودة أو غير معنوية في بعض الحالات. أما مصطلح تصحيح الخطأ فيحمل إشارة سالبة ودلالة إحصائية قوية، بما يعني أن نسبة معتبرة من أي انحراف عن مسار التوازن طويل الأجل يتم تصحيحها في كل فترة زمنية، وهو ما يشير إلى وجود آلية تعديل فعّالة في سوق العمل تجاه الصدمات المختلفة.

.ثانيا: الاقتراحات:

في ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ضرورة تعزيز تنويع القاعدة الإنتاجية من خلال دعم القطاعات غير النفطية القادرة على خلق قيمة مضافة حقيقية.
- تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع المؤسسات المنتجة على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.
- دعم القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية عبر تحسين الجودة وتقليل تكاليف الإنتاج والنقل.
- تطوير البنية التحتية اللوجستية (الموانئ، النقل، التخزين) بما يسهل عمليات التصدير والاستيراد.
- تفعيل سياسات سوق العمل بما يسمح بالاستفادة من الانفتاح التجاري في خلق فرص عمل مستدامة.
- تعزيز التكامل بين السياسات التجارية والمالية والصناعية لضمان فعالية أكبر للانفتاح التجاري.

ثالثا: آفاق الدراسة:

نظراً لأهمية الموضوع، يمكن اقتراح مجموعة من المواضيع المستقبلية للبحث، منها:

- دراسة أثر الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة بأبعادها البيئية والاجتماعية في الجزائر.
- تحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري وعدم المساواة في توزيع الدخل.
- دراسة أثر جودة المؤسسات والحوكمة على فعالية الانفتاح التجاري.
- مقارنة تجارب دول نامية في إدارة الانفتاح التجاري وتحقيق النمو الاقتصادي.
- دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر كقناة لانتقال أثر الانفتاح التجاري إلى الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع:

أ- كتب:

1. محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، 2011.

ب- مقالات علمية:

2. سليم بوقنة، وآخرون، "الطاقات المتجددة وتأثيرها على أبعاد التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر"-، مجلة الأصيل، العدد 04، الجزائر، 2018.
3. العربي حجام، سميحة طري، "التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 01، 2019.
4. فراس حسين علي الصفار، "قياس وتحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العراق"، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد 03، العدد 06، 2023.
5. مسعود طحطوح، نبيلة سعيداني، "أثر التحول الطاقوي على مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 33، العدد 04، 2019.

ت- أطروحات ورسائل جامعية:

6. بن صغير فاطمة الزهراء، تكنولوجيا الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2015، أطروحة دكتوراه علوم في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، القطب الجامعي قليعة، الجزائر.
7. بورداش شهرزاد، أثر الانفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي للفترة 1970-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016.
8. تومي رحاب الإسلام، أثر تقلبات أسعار النفط على الانفتاح التجاري في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2022، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، 2024.

9. سارة بوسعيود، تأثير الفساد على التنمية المستدامة وآليات مكافحته في إطار قواعد ومبادئ الحكم الراشد دراسة حالة كل من الجزائر، سنغافورة وإندونيسيا، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2019.
10. سايح أمين، وآخرون، أثر الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة دراسة حالة الآسيان 2000-2023، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2025.
11. سموك نوال، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2019.
12. عبد الكامل بالحبيب، السياسات التجارية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الاتحاد الأوروبي 1993-2013، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019.
13. عبد الله الحرتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر 1994-2004، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005.
14. وكال عنتر، أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة 1990-2019، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، 2023.

ث- مراجع أجنبية:

1. Abdelaziz Taiba, Nacer Eddine Karaachira, Sarra Bouguesri, "Influence of Inflation on Output Fluctuations: Empirical Study in Case of Algeria Using ARDL Model", *Les Cahiers du Cread*, Vol. 37, No. 02, 2021.
2. Angeliki N. Menegaki, "The ARDL Method in the Energy-Growth Nexus Field: Best Implementation Strategies", *Economies*, Vol. 07, Issue 105, 2019.
3. M. Hashem Pesaran et al., "Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships", *Journal of Applied Econometrics*, Vol. 16, Issue 03, 2001.
4. Tariku Lorato and others, "Unintended Structural Transformation and Growth in Ethiopia: An Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model Approach", *Journal of Innovation and Entrepreneurship*, Vol. 14, No. 55, 2025.
5. Zeghiche Meriem, Bouabid Miloud, "The Impact of Selected Economic Variables on Unemployment Rates in Algeria: An Empirical Study", *Industrial Economics Review*, Vol. 15, No. 01, 2025.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01 احصائيات الدراسة

T	GDP	CH	TRD	abff	govp	prvt
1991	-1,20000059	20,6	52,7175867	-9,21138191	14,7187691	46,2891665
1992	1,8000023	24,38	49,1890842	-8,29431538	16,0179356	7,25481764
1993	-2,10000076	26,23	44,9228134	-6,06637119	17,3241859	6,61775302
1994	-0,89999655	27,74	48,5844378	4,40480425	17,8746231	6,4891049
1995	3,79999479	31,84	55,1910052	0,83670367	16,7637898	5,19938704
1996	4,09999847	28,268	53,7051479	-3,60783499	15,7743188	5,36490271
1997	1,09999994	25,43	52,2439115	-3,87348843	16,5383786	3,90741686
1998	5,10000361	26,85	45,0944506	20,8748701	17,7919085	4,56382248
1999	3,20000155	28,575	50,9291093	-2,05913462	16,7872348	5,3880893
2000	3,8	29,77	62,8583436	5,43023945	13,5839456	5,96563999
2001	3	27,3	54,5296491	6,3	15,1061981	7,38450389
2002	5,4	25,9	56,5896053	8,5	15,8283011	11,2566389
2003	6,5	23,72	57,7691353	4,9	15,1191333	10,3642725
2004	4,5	17,65	61,3579976	8,7	13,9668642	10,2103284
2005	5,4	15,27	66,8404602	7,9	12,4253616	11,5002886
2006	2,9	12,27	65,915292	6,9	11,9514452	11,5208154
2007	3,1	13,79	67,5454734	10,1	12,3881656	12,3058156
2008	2,5	11,33	71,0284923	12,2	13,7657607	12,1301918
2009	1,2	10,16	64,2847547	12,9	16,3715688	14,8475769
2010	4,8	9,96	63,491216	7,9	16,9633057	13,7901332
2011	3	9,96	62,22009	1,9	20,1129066	12,5651064
2012	2,4	10,97	60,7576393	9,1	19,7502926	12,9086439
2013	2,6	9,82	59,1510082	8,7	18,5350804	15,0652749
2014	4,1	10,207	56,923542	8,5	18,9932826	16,4216636
2015	3,2	11,206	53,2046226	5,2	20,5244656	19,2203451
2016	3,9	10,202	49,7609328	2,8	20,0218426	20,2524548
2017	1,5	12	49,8208162	1,6	18,8290422	21,8603856
2018	1,4	12,112	52,4361677	2,1	17,4037118	22,3871489
2019	0,9	12,302	46,5068426	-0,6	18,2610261	22,9128695
2020	-5	14,08	40,3897566	-7,2	19,8031597	26,1172134
2021	3,8	13,656	46,8370593	0,4	18,4286289	22,6599904
2022	3,6	12,382	51,1900894	2,6	16,5400734	18,2397846
2023	4,1	11,645	43,7397985	9,2	17,9064173	18,8467025
2024	3,7	11,655	40,1345741	9,8	18,056777	19,0341413

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université de Ghardaïa

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

Département des Sciences Commerciales

شهادة المصادقة من طرف المشرف

(مذكرة ليسانس)

أنا الممضي أسفله المشرف الرئيسي الأستاذ: أويابة صالح

الرتبة: أستاذ محاضر -أ- **القسم: العلوم التجارية**

الجامعة: غـــردايـــــــة

المشرف على مذكرة الليسانس للطلبة الآتية أسماؤهم:

- **الطالب: داودي خليل** رقم التسجيل: 222237016313
- **الطالب: بن دكن نورإسلام** رقم التسجيل: 171739086066

تحت عنوان: **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي والبطالة كأبعاد للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1991–2024: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL**

المقدمة لنيل شهادة الليسانس في شعبة العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

أشهد أن الطالبين قد أتما تحرير المذكرة، وأخذا بعين الاعتبار مجمل التوجيهات المقدمة لهما.

وعليه أصادق على إيداع العمل المذكور وفق المعهود في المذكرات والرسائل الجامعية وتقديمه للإدارة.

غرداية في: 2026/06/06

إمضاء وختم الأستاذ المشرف:

Dr.Salah OUYABA